

إستراتيجية مثلثات النمو ودورها في عملية التكامل الإقليمي (الدراسات النظرية والتجارب الدولية كأداة من أجل منهجية تنموية)

رولا ميا

رهام فاخوري

قسم تخطيط المدن والبيئة، كلية الهندسة المعمارية
جامعة دمشق

(قدم للنشر في ١٤٣٣/١٢/٢٩هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٤/٤/٢٣هـ)

الكلمات المفتاحية: مثلثات النمو، التكامل الإقليمي، دول متجاورة، إستراتيجيات، منهجية عملية، مناطق تنمية، محاور تنمية.

الملخص. يعدُّ التكامل الإقليمي إحدى الإستراتيجيات الأكثر تطوراً للتصدي لتحديات التنمية الداخلية والخارجية للدول والأقاليم كافة، كما يعتبر ظاهرةً عالميةً لمجموعة من الأنظمة الإقليمية تزيد من التفاعلات بين عناصرها وتخلق أشكالاً جديدة من التعاون والتنظيم، تلجأ إليه الدول التي ترغب في الحصول على أعلى معدلات للتنمية في زمن قصير وعلى كافة المستويات، لذلك وبسبب وجود العديد من نقاط الضعف في قدرات وموارد البلدان النامية والمحدودة أصلاً، فإنَّ تجميع الجهود، وتبني إستراتيجيات تنموية متعددة، والالتزام الفعلي نحو التكامل سوف يساعد في التغلب على التحديات التي تواجه كلاً من هذه الدول والأقاليم، وتعتبر مثلثات النمو إستراتيجية تنموية أولى تهدف إلى تخفيض مستويات الفقر بشكل ملحوظ وتحقيق التوازن في معدلات التنمية ورفع مستوى الرفاهية.

ينطلق البحث من توضيح ماهية مثلثات النمو وارتباطها بموضوع التكامل الإقليمي؛ ليعتمد بعد ذلك المنهج التحليلي للتجارب العالمية التي استندت على هذا إستراتيجية مثلثات النمو، والوقوف على التوجهات والآليات التي استندت عليها ليخلص البحث إلى منهجية عملية لمثلثات النمو يمكن الاعتماد عليها بشكل أساسي من قبل الدول والأقاليم المعنية بالتنمية كما في حالة الإقليم الجنوبي للجمهورية العربية السورية؛ ليصل البحث إلى جملة من مثلثات النمو المقترحة التي يمكن اعتمادها وفقاً لنواقص وفوائض موارد التنمية الموجودة في الإقليم، والتي يمكن أن تكون بمثابة عوامل جذب للأقاليم الأخرى من الدول المجاورة.

(١) المقدمة

تطوّر مفهوم التعاون مع الزمن بتطور الحياة وتقدّمها حتى أصبح يأخذ أشكالاً وترتيبات وقوانين وعمليات أكثر تعقيداً بحيث يهدف إلى تحقيق مصالح الشعوب بدون الإضرار بأي طرف من الأطراف؛ لذا أصبحت الدول تربط تحقيق مصالحها، بتقديم تعاون مقابل الحصول على ما ينقصها بكافة الطرق التنموية، وأصبح يُنظر إلى التعاون على أنه وسيلة لتحقيق التكامل الذي لطالما طمحت إليه الدول من أجل تحقيق اكتشافاتها الذاتي، وخفض مستوى الفقر، والوصول إلى الدرجة التي تطمح إليها من التطور والتنمية.

يتمثل التكامل الإقليمي بسلسلة عمليات متعاقبة يفضي كلّ منها إلى حالة معينة من حالات التكامل يمكن أن تقوم بين مجموعة من الدول أو بين مجموعة من الأقاليم بين الدول أو في الدولة الواحدة من خلال عمليات تكاملية، ولا تنجح هذه العمليات إلا بوجود مقومات مادية تكون بمثابة أسس يقوم عليها بنیان التكامل، ومن بين القواعد والشروط التي لا بدّ من توافرها لتحقيق التكامل وجود فوائض ونواقص في الموارد ومقومات أخرى لدى أطراف التكامل.

لذا يُعدّ التكامل الإقليمي الطريقة التي تتبعها الدول حالياً لمواجهة تحديات التنمية في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر والتي هي أكبر بكثير من أن تتحمّلها دولة واحدة بمفردها، الأمر الذي دفع بالدول والأقاليم إلى البحث عما ينقصها من موارد بالتعاون مع دول وأقاليم أخرى مجاورة، ولتحقيق ذلك تلجأ الدول إلى آليات وإستراتيجيات تنموية في مجالات متعددة، ومن أهم هذه الإستراتيجيات ما يسمى بـ «مثلثات النمو» التي تمّ تطبيقها ضمن أقاليم عدة في كافة أنحاء العالم والتي أثمرت نتائج إيجابية رغم حداثة العمل بها، تقوم هذه المثلثات بقيادة وإدارة المراكز العمرانية

للأقاليم المتوسطة ضمن نطاق المثلث وقيادة وإدارة النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والخدمي للأقاليم ذاتها والأقاليم الأخرى المجاورة لها والتي تُؤثّر وتتأثّر بها، وترتبط مثلثات النمو ارتباطاً وثيقاً بالتكامل الإقليمي باعتبارها إستراتيجية تنموية تساهم في تحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة.

ضمن هذا الإطار يدرس البحث ويحلّل إستراتيجية مثلث النمو من خلال الأمثلة الناجحة التي أدّت إلى نهضة تنموية شاملة، بهدف الاستفادة منها وتطبيقها في أقاليم ودول أخرى جديدة وفق المعطيات والموارد والظروف الموجودة فيها.

(٢) إشكاليات البحث

تُظهر الدراسات والإحصاءات الخاصة بالدول والأقاليم فيما يتعلّق بأمور التنمية العديد من الإشكاليات التنموية التي تؤثر بشكلٍ سلبي على كافة مناحي الحياة، ومن هذه الإشكاليات التي يحاول البحث أن يدرسها ويحللها ما يلي:

- الإشكالية اللغوية فيما يتعلق بتعريف كل من قطب النمو؛ ومثلث النمو وذلك بسبب تميز كل تعريف ببعد زمني ومكاني مختلف عن غيره، إضافة إلى الاختلاف الكبير بينهما فيما يتعلق بإستراتيجيات وآليات تطبيق كل منهما.
- الإشكالية التخطيطية، والتي تتمثل في الفرق بين التوضع المكاني لكلٍّ من أقطاب النمو ومثلثات النمو، والشروط والمقومات الواجب توافرها من أجل تطبيق كل منهما بالشكل الأمثل، إضافة إلى صعوبة تحديد مفهوم التكامل الإقليمي كونه عملية ديناميكية معقدة وشاملة، وذلك بسبب كثرة تعريفاته وأنواعه ومستوياته وجوانبه، الأمر الذي يتطلب دراسات وتحليلات للوقوف على إستراتيجياته العديدة على

- الفرضية الأولى: يرتبط مفهوم مثلثات النمو بمعايير وإستراتيجيات وأسس معينة ينبغي تواجدها والعمل على تطبيقها لتحقيق الأهداف المطلوبة.
- الفرضية الثانية: إنّ تفعيل مثلثات النمو كإستراتيجية من إستراتيجيات التكامل الإقليمي يتطلب تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وغيرها، واعتماد سياسات أكثر شمولاً وشفافية.
- الإشكالية التطبيقية المتعلقة بسبل التنفيذ على أرض الواقع لمثلث النمو في العالم العربي رغم توافر معظم الشروط اللازمة لتواجدها، وعلى الرغم من الدور التنموي والاقتصادي المهم لإستراتيجية مثلثات النمو إلا أنّ تطبيقاتها في الدول العربية ما زال محدوداً.

(٣) تساؤلات البحث

فرضت الإشكاليات السابقة التساؤلات التالية:

- ماذا يعني قطب النمو، وماذا تعني مثلثات النمو، وما الفرق بينهما؟
- ما التكامل الإقليمي، وما علاقة مثلثات النمو بالتكامل الإقليمي؟ وإلى أيّ مدى تسهم مثلثات النمو في تحقيق التكامل الإقليمي؟
- ما الأسس والمبادئ التي تستند عليها مثلثات النمو؟ وما الهدف منها؟
- ما الدور الذي ينبغي أن تؤديه الدولة ومؤسساتها والباحثون والمتخصصون في ظهور وإنشاء مثلثات النمو كإستراتيجية تنموية إقليمية؟
- هل هناك أي دور آخر تؤديه بعض المؤسسات الخارجية إضافة إلى الدول المتجاورة فيما يتعلق بمثلثات النمو، وما دور القطاع الخاص والاستثمارات المختلفة؟
- ما الآليات والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق ونجاح مثلثات النمو، وما الشروط الواجب توافرها؟

(٤) فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤلات السابقة، يستند البحث على

إثبات الفرضيات التالية:

(٥) هدف البحث

- يهدف البحث إلى صياغة منهجية تنموية وقاعدة بناء لتطبيق مثلثات النمو في الأقاليم والدول بما يمكنها من أداء عملها التنموي بشكل صحيح وفعال، من أجل ذلك يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:
- توضيح المفاهيم المتعلقة بمثلثات النمو، والتكامل الإقليمي وغيرها من المفاهيم ذات الصلة.
- البحث عن الأسباب التي أدّت إلى ظهور مثلثات النمو في مناطق بعينها دون أخرى، والبحث عن إمكانية تطبيقها في مناطق معينة أخرى.
- التوصل إلى معايير نوعية لمثلثات النمو وتوضيح العلاقة بين التكامل الإقليمي ومثلثات النمو.
- تطوير منهجية عمل لتفعيل مثلثات النمو من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

(٦) منهجية البحث

ينطلق البحث من تأسيس قاعدة نظرية لأهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وكل ما يتعلق بالبحث من جوانب نظرية، ليعتمد بعد ذلك المنهج التحليلي الوصفي والتطبيقي من خلال دراسة وتحليل التجارب الدولية لمثلثات النمو وأهدافها ومبدأ عملها، والعوامل التي أدّت إلى نشوء اقتصاديات عالمية

قوية للتوصل إلى خطة ومنهجية تنموية كاملة تحكم وتُنظّم العلاقات بين الأقاليم والدول بالاستناد على مبدأ مثلثات النمو، وإمكانية تطبيقها في كافة البلدان والأقاليم المعنية بالتنمية، مع التركيز على التجارب الآسيوية ودراسة آلياتها وأساليب عملها.

(٧) الإطار النظري: مصطلحات ومدخل

مفاهيمية للتكامل الإقليمي وإستراتيجية

مثلثات النمو

يُعدُّ التكامل الإقليمي ظاهرة عالمية لمجموعة من الأنظمة الإقليمية تزيد من التفاعلات بين عناصرها وتخلق أشكالاً جديدة من التنظيم، كما يعتبر من أهم الإستراتيجيات التي يمكن تبنيها للوصول إلى تنمية شاملة في الإقليم، أو الدولة أو القارة ككل، وللإحاطة بجوانبه المختلفة لا بد من دراسة الإطار النظري والمفاهيمي وفق الآتي:

(٧،١) تعريف التكامل الإقليمي

يُعرّف التكامل بشكل عام على أنه العلاقة بين وحدات وكيانات عدة متوافقة بشكل متبادل لتنتج سوية وبشكل مشترك أموراً واحتياجات تنقص أيّاً من هذه الوحدات أو الكيانات [٢٢]، ويُعرّف التكامل لغوياً بأن تصنع الكل (a whole) من عدة أجزاء (Parts) وأن تحوّل الوحدات والأشياء المنفصلة إلى وحدات لتشكل نظاماً متماسكاً ملتصقاً [٢٢].

كما يدل مصطلح التكامل على جمع الأجزاء المتعددة في كيان واحد ككل، وهو بذلك يشير إلى مفهوم العملية التي تتحرك فيها الوحدات من حالة العزلة الكلية التامة أو الجزئية نحو التوحيد الكامل أو الجزئي [١٠].

عملياً، هناك تعاريف عديدة لمفهوم التكامل وفق الاختصاصات المختلفة، فيُدرج بعض الخبراء التكامل

الاجتماعي ضمن مفهوم التكامل بشكل عام، والبعض الآخر يصنّف أشكالاً متعددة من التعاون الدولي تحت هذا العنوان، ويزيد الأمر تعقيداً أنّ الوجود المجرد للعلاقات التجارية بين الاقتصاديات الوطنية المستقلة يشير إلى التكامل أيضاً، أمّا بالنسبة للتكامل على المستوى العالمي فإنّه عبارة عن مجموعة من العمليات المنظمة تضمّ أنظمة وهيئات ومجموعات وفق أهداف مختلفة في إطار هيكلي واحد لتعمل معاً ضمن سياسات وأسس مدروسة للتوصل إلى هدف مشترك [٣٠].

إلاّ أنّه ومنذ الثمانينات أصبح يُنظر إلى التكامل على كونه عملية متعددة الجوانب، يرتبط بدوره بكافة مجالات التعاون الاقتصادي، والعمليات السياسية والدبلوماسية، والأمنية، والثقافية، وأصبح تطبيق أهدافه ومبادئه وآلياته بالنسبة للبعض بالعمل المعقد بسبب تشعب الموضوع واتساع مجالاته؛ لكنّه رغم ذلك تمّ تطبيقه في كافة أنحاء العالم، وتشهد بذلك التجربة الآسيوية والأوروبية التي حققت نجاحاً ملموساً في كافة مجالات الحياة من خلال التصميم المنظم والمنجز والعمل الشاق بهدف تحقيق تنمية شاملة، وتحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر، وتركز العديد من إستراتيجيات التكامل الإقليمي على إستراتيجيات التكامل الاقتصادي باعتبار أنّ النمو والنشاط الاقتصادي المرتبط بكل من التجارة والصناعة هو المحرك الذي يقود عملية التنمية، وهو الأساس الذي تستند عليه أي عملية تنموية [٢١]، كما تركّز عملية التكامل على الجانب السياسي والمؤسسي كونه العنصر

التطبيقي الفعّال في إستراتيجيات التكامل وأدواته.

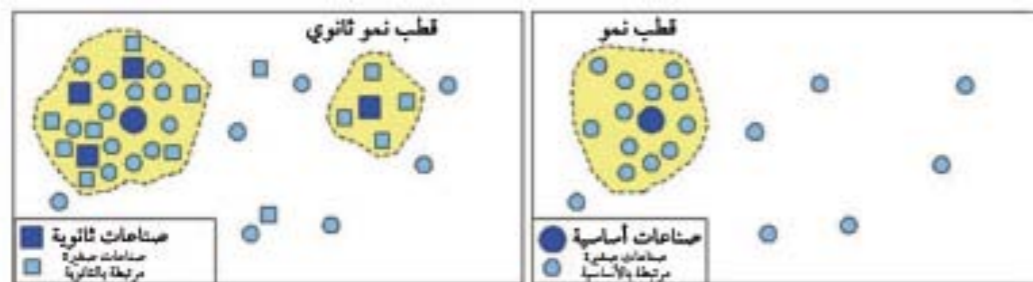
ويُعدُّ تطبيق التكامل الإقليمي ممكناً إذا ما تمّ الوقوف على أدواته وتطبيق إستراتيجياته التنموية خطوة بخطوة، من هنا يحاول البحث أن يدرس علاقة التكامل الإقليمي بمثلثات النمو كونها من أهم إستراتيجيات التكامل

مختلفة، ولهذه المراكز آثار متباينة على الاقتصاد الوطني ككل، وبذلك تكون عمليات النمو بين الأقاليم دائماً غير متوازنة بالمعنى الجغرافي [٣].

كما يعتقد المفكر الاقتصادي الفرنسي ج. بودفيل "J.Boudeville" أنّ قطب النمو الإقليمي عبارة عن عدد من الصناعات المتناسقة التي يتمّ توزيعها في منطقة حضرية بحيث تحقق نمواً مطرداً في النشاطات الاقتصادية على مستوى الأنظمة التي تقع ضمن دوائر تأثير تلك الصناعات، ويقول: «إنّ قطب التنمية الإقليمي مؤلّف من مجموعة من الصناعات التوليدية والمتمركزة في مدينة ما، والقادرة على تطوير القطاعات الأخرى الموجود في إقليم نفوذ القطب» [٢٦]، ويوضّح الشكل رقم (٢) اعتماد قطب النمو على الصناعات الأساسية والتوليدية وكلّما ازداد قطب النمو في الحجم زادت معه الصناعات عدداً وحجماً، وأصبح من الضروري وجود قطب نمو ثانوي يُعتمد عليه.

مما سبق يمكن توضيح المفاهيم الأساسية الثلاثة لقطب النمو وهي:

- مفهوم الصناعات التوليدية المحرّضة والباعثة على التطور (الصناعات القيادية).
- مفهوم الاستقطاب المتعلق بتوفر الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن تركّز الإنتاج والسكان.
- مفهوم انتشار التأثير الاقتصادي للقطب في الإقليم [١٢].



الشكل رقم (٢). قطب النمو واعتماده على الصناعات الأساسية والتوليدية [١٢]. بتصرف

المنجزة على أرض الواقع، ويمكن القول إنّ مثلث النمو هو جزء بسيط من عملية التكامل الإقليمي تتشابه معه وتختلف في عدد من الأمور، ويمكن التعبير عن العلاقة بين مثلث النمو والتكامل الإقليمي بالشكل رقم (١).



الشكل رقم (١). العلاقة بين مثلث النمو والتكامل الإقليمي.

المصدر: إعداد الباحث

وللوقوف على مبادئ مثلثات النمو وأهدافها وآليات عملها ونجاحها ينبغي معرفة الفرق فيما يتعلق بموضوع كلّ من قطب النمو ومثلث النمو لإزالة أي لبس يحيط بتعريفهما ويؤدي إلى الخلط بينهما.

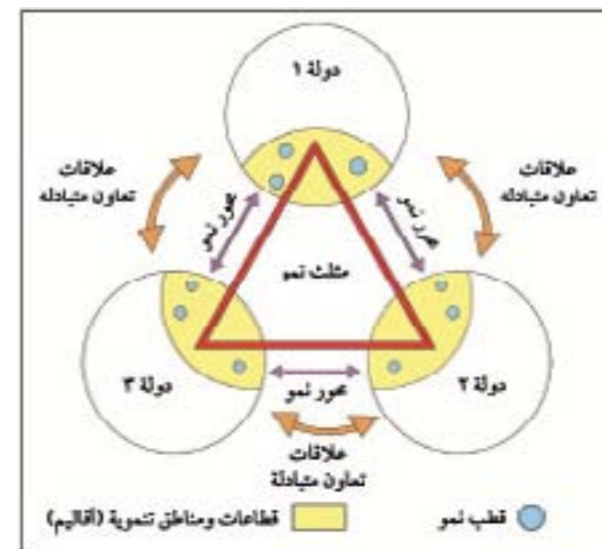
(٧،٢) قطب النمو Growth Pole

حدّد المفكر الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو "F.Perroux" المنطلق الفكري الذي يستند على أساسه قطب النمو، في أنّ التطور المكاني والاقتصادي لا يظهر في آن واحد وبدرجة واحدة في كل مكان وبشكل مفاجئ، بل ينشأ بدرجات متفاوتة وبكثافات متنوعة في مراكز أقطاب نمو محدودة، ثم ينتشر من هذه المراكز بمسارات

Growth Triangles النمو

يمكن تعريف مثلثات النمو بأنها مناطق تنمية اقتصادية عالمية تنتشر على مناطق جغرافية واضحة المعالم، ويتكبد جغرافي يغطي ثلاثة دول أو أكثر تختلف فيما بينها من عوامل ومقومات وموارد كالأراضي والعمالة ورأس المال والإدارة وبحيث تشكل معاً تنمية متكاملة اقتصادياً ومؤسسياً واجتماعياً وسياسياً [٢٢]، ويتضمن مثلث النمو عادة جزءاً من الدولة وليس الدولة ككل كما هو معروف في التكامل الإقليمي الدولي؛ مما يتيح للدولة العضو أن تشارك في مجموعات ومجالات وأنشطة ومشاريع إقليمية أخرى [١٩]، ويوضح الشكل رقم (٣) مفهوم مثلث النمو.

وقد عرّف بنك التنمية الإفريقي مثلثات النمو بأنها مناطق وطنية تنموية منتشرة على مساحة كبيرة واضحة المعالم، ويشترط فيها أن تتجاور جغرافياً بين ثلاث دول أو أكثر من أجل الاستثمار الأمثل للموارد، وتشجيع التجارة والاستثمار بكافة أشكاله [١٧]،



الشكل رقم (٣). مفهوم مثلث النمو.

وتُدعى أيضاً بـ «مناطق شبه إقليمية اقتصادية» Sub-Regional Economic Zones، [٥] أو أقاليم الاقتصاد الطبيعي Natural Economic Territories [٢٧]، أو الأقاليم المتروبوليتانية الممتدة Metropolitan Regions [٢١]. واستناداً إلى ما سبق؛ يمكن تعريف مثلث النمو بأنه تعاون متبادل في التنمية بجميع مجالاتها بين أقاليم أو مدن في دول متعددة تختلف في مستويات التنمية وتتفاوت في مواردها تفاوتاً كبيراً، حيث يؤدي اختلاف الموارد وتنوعها إلى الاستثمار الأمثل لها فيما ينقص هذه الدول من موارد، من هنا يمكن أن يُلخص الفرق بين مثلث النمو وقطب النمو بالجدول رقم (١):

(٧،٤) النمو الاقتصادي في آسيا ودوره في نشأة مثلثات

النمو

أصبح هناك شبه إجماع عالمي، وبالأخص منذ أوائل التسعينيات على أن آسيا وبالذات شرقها، هي القارة التي ستقود الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، ففي عام ١٩٩٣م أصدر البنك الدولي كتابه

الجدول رقم (١). الفرق بين مثلث النمو وقطب النمو.

أوجه الاختلاف	قطب النمو	مثلث النمو
المبدأ الذي تستند عليه	مركز تنمية رئيسي يتبعه مراكز ثانوية.	إستراتيجية تتضمن مراكز ومحاور ومناطق تنمية في مدن وأقاليم عدة وفي دول عدة.
البعد المكاني	مكان جغرافي واحد في مدينة أو إقليم معين في نفس الدولة.	أماكن متعددة رئيسية في عدة أقاليم ضمن عدد من الدول.
مجالات التنمية	الصناعة.	كافة مجالات التنمية بالتركيز على الجوانب الصناعية والتجارية (الاقتصادية).
التأثير	محلي، إقليمي، وطني.	دولي، عالمي.
انتشار التنمية	يتطلب وقتاً زمنياً لانتشار التنمية من مركز لآخر.	يشترط البدء بالتنمية في كافة المراكز وفي جميع الدول معاً.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع.

الشهير (المعجزة الشرق آسيوية) [٣٠]، والذي يشير إلى صعود اقتصاديات ما يسمى بدول (النمور الآسيوية) وهي كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وتايوان، وكانت قد سبقها اليابان في تحقيق توسع اقتصادي إنتاجي بحيث أصبحت القوة الاقتصادية الثانية في العالم، وبسبب سياساتها الناجحة فإنها قادرة حالياً على التغلب على الأزمات المالية التي تلحق بها؛ وذلك لأنّ نموها كان حقيقياً وليس وهمياً.

وأصبح السؤال المثار هو، كيف استطاعت دول شرق آسيا أن تحقق هذا الصعود السريع رغم أنها كانت تُعدّ قبل الصعود -عدا اليابان- في عداد الدول المتخلفة؟ وما المفاتيح التي استعملتها الدول الشرق آسيوية لتحقيق صعودها التنموي الشامل وبالأخص الاقتصادي؟ وما القوة الدافعة وراء التقدم السريع للدول الآسيوية؟

يجدر القول إنّ السبب في النمو السريع للدول الآسيوية يتمثل في العوامل التالية:

• العامل الأول: سياسة نمو السوق الموجهة تحت أنظمة سياسية مستقرة، فقد تمّ تعزيز سياسات النمو الموجهة

بسيطرة اقتصادية كلية سليمة وفعالة، إضافة إلى التدخلات الانتقائية والمناسبة في وظائف السوق، والكفاءة المؤسسية المدعومة من قبل الأنظمة الفعالة والمستقرة [٢٩].

• العامل الثاني: اعتماد تجربة النمو الآسيوية على مصطلحين أساسيين هما «التنوع Diversity» و«التكاملية» أو أن يكمل كل الآخر "Complementary" ضمن الأقاليم، فكلما زادت الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الأقاليم المتقدمة عن تلك المتأخرة، فإنّ معدل النمو الاقتصادي سوف يقل ليؤثر بدوره على كافة معدلات التنمية الأخرى، وسوف تزيد بذلك مدة الإصلاح والتنمية [٣٠].

وبوجود البيئة التنموية الجيدة، فإنّ مراحل التنمية بشكلها المرن وتواجد الأنظمة المتنوعة شكلت قوة دافعة مهمة وراء نمو آسيا، وقد ساعد الاستقرار الآسيوي والتنوع الثقافي والتقدم الحضري والعمري والمنافسة في كافة المجالات على تسريع التجارة والسياحة والنمو بكافة أشكاله وتحسين مستوى الإنتاج وتطوره التكنولوجي.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع [٢٢].

- العامل الثالث: الاستثمار المتبادل والإنتاج المتكامل، تلا ذلك تشجيع التجارة والصناعة في منتصف الثمانينات، وأدت المنافسة دوراً مهماً، حيث أصبحت جميع الدول تقريباً قادرة على انجاز سلع تامة الصنع وبشكلها النهائي، وأن تستوردها وتصدرها من وإلى الدول الأخرى؛ وبذلك يكون الاستثمار المتبادل والإنتاج المتكامل بشكل عام من التيارات التي اندفعت بقوة في القارة الآسيوية الأمر الذي أدى إلى بنية إقليمية اقتصادية مزدهرة [٦].
- العامل الرابع: الظهور المفاجئ للقوة الاقتصادية من قبل التجار الصينيين داخل الصين وخارجها حيث بنوا بسلطتهم المالية الضخمة واندفاعهم وحسهم التجاري القوي شبكات قوية تتجاوز الحدود الوطنية لكافة أنحاء القارة الآسيوية ليقود هذا التقدم الاقتصادي بدوره إلى نهضة عمرانية عالمية؛ لتتنافس

بدورها الدول الشرق آسيوية على التنافس الحضري العمراني المدعوم ببنية تحتية متطورة جداً، الأمر الذي يعطي لكل بلد طابعه الخاص والمتفرد الذي يجذب بدوره الاستثمارات والقوى الاقتصادية والسياسية والعمال والأيدي الماهرة [١٦].

وفي ظل تزايد التعاون الإقليمي في آسيا وجوارها ظهر تعاون مكاني مشترك يسمى «مثلثات النمو» "Growth Triangle (GT)"، وانتشرت بسرعة في آسيا بأكملها، حيث اعتبرت بمثابة عجلة نمو لتسريع الهدف نحو التجارة الحرة لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا [١٨] "ASEAN Free Trade Area (AFTA)"، ويوضح الشكل رقم (٤) منطقة التجارة الحرة التي تهدف الدول إلى تحقيقها إلى جانب بعض المناطق التنموية ومثلثات النمو في قارة آسيا.



وفي الواقع، نشأت مثلثات النمو أولاً في آسيا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفق توجّه تنموي مُلِح بين الدول الآسيوية من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» ASEAN رغبةً من هذه الدول في معالجة قضايا التنمية والفقير والجهل والعملة ولكي تفرض وجودها في العالم كقوى مستقلة وتنموية واعدة [١٦].

أخيراً؛ ينبغي القول إن مثلثات النمو نشأت نتيجة لقوتين أساسيتين هما: التعاون الإقليمي بكافة مجالاته الاقتصادية والسياسية والخدماتية والاجتماعية والتدفق الكبير للاستثمارات والخدمات والسياح والقوى البشرية المتعلمة المبدعة [٢٢].

(٧,٥) أهداف مثلثات النمو

تُعدّ مثلثات النمو أداة فعّالة في تعزيز التنمية الإقليمية إضافة إلى دورها في إغلاق الفجوات المتعلقة بالنمو والدخل بين المراكز والهوامش، وتهدف مثلثات النمو بشكل أساسي إلى:

- تحويل خريطة الموارد الطبيعية إلى خريطة تنموية لمصادر الثروة والاستثمارات وتفعيل المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها الأقاليم المختلفة.
- زيادة الناتج الاقتصادي والمحلي ورفع دخل الفرد ومستواه المعيشي.
- زيادة حجم التبادل التجاري ودعم مناطق التجارة الحرة ودفع عجلة التنمية داخل بلدانها نحو الأفضل.
- تطوير المناطق النائية والهامشية من خلال التعاون الاقتصادي الفعّال وبناء وتطوير شبكات البنية التحتية في المدن والأقاليم المشتركة إضافة إلى البنية التحتية الحدودية مثل وسائل النقل المتعددة ووسائل الاتصالات والربط التقني ومؤسسات التعليم والتطور التكنولوجي بين الحدود وعبرها لتشمل كافة المناطق المعنية بالتنمية.

- تخفيف الضغط عن المناطق المزدحمة من خلال عمليات الانتقال المكاني والعمل على استعادة التوازن الوطني والإقليمي والارتقاء بمستويات التنمية الحضرية.
- تسهيل حركة وهجرة العقول واستقطاب المتعلمين الأكفاء وحرية انتقالهم بين مدن وأقاليم مثلث النمو، والذي يعتبر من أهم العوامل التي تزيد من معدلات التنمية.
- إعطاء القطاع غير الحكومي «الخاص» دوراً مهماً في قيادة عملية التنمية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني [٦].
- تنظيم العلاقة بين رأس المال والتكنولوجيا والموارد البشرية للدول المتقدمة مع الموارد الطبيعية والعمالة في المناطق والدول الأقل تقدماً.
- تمّ استنتاج الأهداف السابقة من عدة مراجع، وانطلاقاً مما سبق؛ يتبيّن بأن مثلثات النمو تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى لينعكس ذلك اجتماعياً وتنموياً في المدن والأقاليم التي تظهر فيها النتائج بشكل ملموس.
- (٧,٦) الأسس والمبادئ التي تستند عليها مثلثات النمو
- التعددية والتنوع الكبير في الموارد والعوامل الموجودة بين ثلاث دول أو أكثر في مجال التجارة والاستثمار والتخطيط والبنية التحتية، الأمر الذي دفع الدول إلى الحرص على إمكانية جذبها وإملاكها لكافة مقومات وموارد التنمية من منظور أنّ النقص في الموارد لا ينبغي أن يكون عائقاً بل وسيلة إلى التكامل والتعاون الواسع الشامل.
- التكامل الاقتصادي: الذي يستند على عاملين اثنين هما المجموعات والكتل الاقتصادية المختلفة، ورأس المال البشري المتطور، على سبيل المثال، تضمّ منطقة جنوب شرق آسيا مراكز حضرية متطورة مثل هونغ كونج،

وسنغافورة وتايبي، وذلك بسبب القطاع الصناعي القوي والأسواق المالية المتطورة، إضافة إلى البنية التحتية الجيدة والقوى العاملة الماهرة، يقابل ذلك زيادة تكاليف اليد العاملة ونقص وعدم كفاية الأراضي اللازمة للتنمية إمّا بسبب حجم السكان الكبير جداً وإما بسبب محدودية الأراضي أساساً، الأمر الذي دفع الدول إلى تبني إستراتيجية مثلث النمو، وبذلك يستند تطبيق مثلث النمو على إعادة توزيع الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة بكثرة ونقلها إلى أقاليم ودول الجوار التي بإمكانها أن تقدم الأراضي اللازمة والعمالة وذلك سيعود بالنفع طبعاً لكل الأطراف [٣٠].

• مراكز حضرية متميزة: على سبيل المثال إقليم هونج كونج Hong Kong وسنغافورة Singapore، بحيث تكون قادرة على نشر وإطلاق تأثيراتها الفعالة الخاصة بالتجارة والاستثمار على المناطق المجاورة النامية، حيث تؤثر عادة مراكز الثقل والمدن المتطورة على المناطق المجاورة بشكل أكبر وأسرع بسبب التبعية لهذه المراكز الحضرية.

• القرب الجغرافي: ينبغي على المناطق أو الأقاليم الراغبة في تشكيل مثلثات نمو أن تكون متقاربة جغرافياً ومتاخمة لبعضها بعض، في حين أنّ التكامل لا يشترط ذلك، بل يمكن أن تكون الدول والأقاليم ذات العلاقة على مسافة بعيدة نوعاً ما، وأن تكون الحدود الوطنية المشتركة مفتوحة بين بعضها بعض بشكل كبير، وأن تتسم بسهولة وسرعة الوصول من إقليم إلى آخر، وتشير الدراسات إلى أنّ الدول تميل بشكل عام إلى التجارة بين دول الجوار ما دامت تكاليف النقل والاتصال منخفضة والعكس بالعكس [٢٨].

• الروابط الثقافية والاجتماعية المشتركة من ديانة ولغة واحدة وعادات وتقاليد، وتتميز مثلثات نمو BIMP-EAGA بهذه النقطة في دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وذلك بسبب الروابط من خلال تاريخهم الطويل في الهجرة المتبادلة داخل الأقاليم والتقاليد الإسلامية المشتركة [٢٨].

• نقل الصناعات التحويلية من الأماكن المزدهمة والمكتظة إلى الأماكن ذات الامتداد والمساحة الكبيرة، وإنشاء صناعات قادرة على دفع التنمية والنهوض بالاقتصاد والسكان والدخل، ومنها الصناعات الحرة غير المرتبطة بموقع المواد الخام، وتسمى أيضاً Footloose Industries، وهي صناعات لا يستوجب إقامتها بالقرب من مصادر المواد الخام كما في صناعة الحديد والصلب، بل تقام في أي مكان وغالباً بالقرب من محاور النقل والقرب من الأسواق العالمية، من هذه الصناعات يمكن ذكر الصناعات الإلكترونية والتكنولوجية، وهي غير ملوثة للبيئة [٢٣].

(٨) التجارب العالمية في إستراتيجية مثلثات النمو

(٨،١) مفهوم الإستراتيجية التنموية يشير مفهوم الإستراتيجية (Strategy) إلى المنهجية العملية وما تشمله من أسس وترتيبات ذات تأثير تنموي طويل المدى، وتشمل الإستراتيجية بالتحديد النظام العام الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف التنمية، والذي يسبق إعداد أي خطة تنموية، من هنا يشمل مفهوم الإستراتيجية كلاً من الرؤى والأهداف والسياسات والبرامج والمشاريع التي يتم وضعها؛ ومن ثمّ تطبيقها وتقييمها وفق الموارد المتاحة والسياسات الممكنة، وينبغي عند وضع أي إستراتيجية للتنمية البدء

بتقييم سليم للموارد المتاحة والقيود الموجودة عليها، مثل الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا المتاحة والتمويل والموارد المالية والقدرات الموجودة، وغيرها من الأمور الأخرى، كما ينبغي أن تكون الإستراتيجية شاملة، وأن تصف الوضع بوضوح، وأن تكون قابلة للتعديل (Amendable) [٢٧]، ويوضح الجدول رقم (٢) مضمون الإستراتيجية التنموية.

توضّح التجارب التالية الإستراتيجية التنموية وما تتضمنه من أهداف وسياسات وبرامج أتبعها الدول في عمليات التنمية الخاصة بها ليقوم البحث بتحليلها والوقوف على أهم مبادئها، وإجراء المقارنات اللازمة ليخلص إلى منهجية عملية يمكن الاستناد عليها عند تطبيق إستراتيجية مثلثات النمو.

• برنامج تنمية منطقة نهر «تومين» The Tumen River Area Development Program: ويضم أجزاءً من محافظة (جيلين Jilin) في الصين، وسيبيريا في روسيا، وجمهورية كوريا وتوصف أيضاً بمثلث نمو.

• مثلث نمو BIMP-EAGA حيث تعتبر BIMP اختصاراً لـ (Brunei Darussalam - Indonesia - Malaysia - Philippines)، وتعتبر EAGA اختصاراً لـ منطقة نمو

الجدول رقم (٢). مضمون الإستراتيجية التنموية للمشاريع والخطط.

الإستراتيجية (Strategy)	رؤية (Vision)	هدف (Goal)	سياسة (Policy)	برنامج (Program)	مشروع (Project)
التعريف	التصور (Image) للخطة الموضوعية مستقبلاً والنواتج المتوقعة.	الغاية من المشروع على المدى الزمني القصير والطويل	أدوات (Tools) ووسائل توضع من أجل تحقيق الأهداف	خطط (Plans) ينبغي عملها والالتزام بها وفق منهجية عملية	أعمال (Actions) وقرارات مترابطة ومستمرة تدخل حيز التطبيق

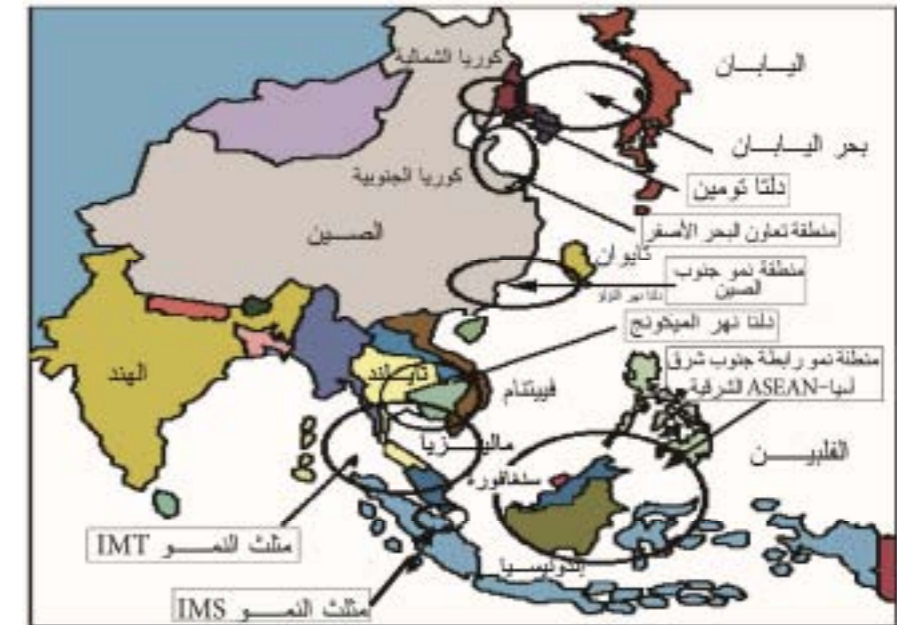
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع [٢٧]

ويمكن التعبير عن الإستراتيجية التنموية بطريقة أخرى موضحة بالشكل التالي:



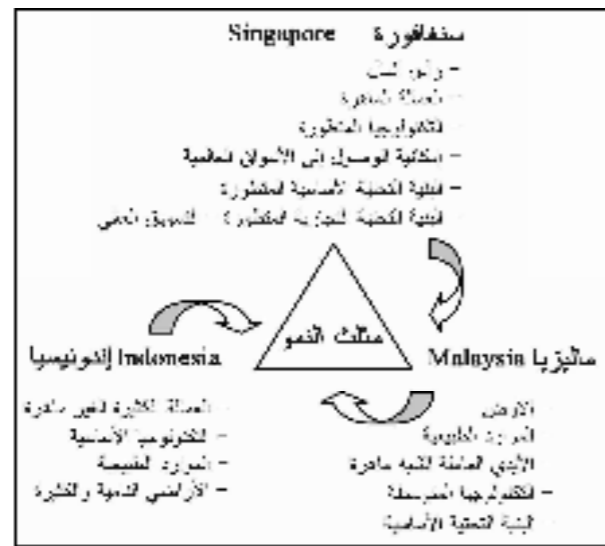
الشكل رقم (٥). مضمون الإستراتيجية التنموية للمشاريع والخطط.

- الدول الشرقية لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN Growth Area East.
- مشروع منطقة نهر «دلتا» الميكونج الذي يضم تايلاند، وكمبوديا، ولاوس، وفيتنام (Thailand, Cambodia, Laos and Vietnam).
 - منطقة تعاون البحر الأصفر وتضم الصين واليابان (China and Japan).
 - منطقة نمو جنوب الصين، والتي تضم هونغ كونج Hong Kong، وفوجينا Fujina، وجوان دونج Guangdong، وتايوان Taiwan.
 - مثلث نمو (IMS-GT/ SIJORI)، والذي يضم (Indonesia - Malaysia - Singapore).
 - مثلث نمو (IMT-GT): يضم إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند (Indonesia - Malaysia - Thailand) [٢٢].
- ويتم شرح أهم مثلثات النمو كما يلي:

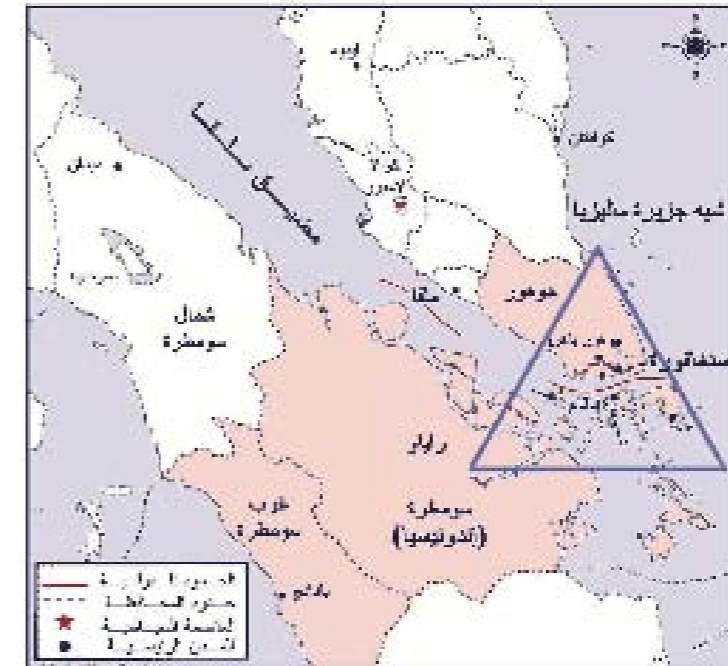


الشكل رقم (٦). أهم مثلثات ومناطق التنمية في جنوب شرق قارة آسيا [٧].

- إنشاء منتزه (باتام) الصناعي، وهو مشروع مشترك بين القطاع الخاص الإندونيسي ودولة سنغافورة والذي تم تأسيسه من أجل تطوير المناطق الصناعية والبنية التحتية.
 - إمكانية إجراء تطبيقات ومعاملات الاستثمار في (باتام) عوضاً عن (جاكرتا) عاصمة إندونيسيا التي تأخذ فيها المعاملات وقتاً طويلاً للإنجاز تصل عادةً إلى سنوات.
- كانت الحاجة شديدة إلى مثلث النمو هذا؛ حيث احتاجت سنغافورة إلى نقل صناعاتها التحويلية والثقيلة التي تعتمد اعتماداً كلياً على الأيدي العاملة في الوقت الذي احتاجت فيه إندونيسيا إلى أن يتواجد لديها صناعات تمتص قوة العمالة النامية والمتزايدة، إضافة إلى أن إقليم (راياو) في إندونيسيا يتميز بوجود وفرة من الموارد المائية لطالما احتاجت إليها ماليزيا وبشدة، ويوضح الشكل رقم (٨) التوضع الجغرافي لمثلث نمو سيجوري.
- إنشاء منتزه (باتام) الصناعي، وهو مشروع مشترك بين القطاع الخاص الإندونيسي ودولة سنغافورة والذي تم تأسيسه من أجل تطوير المناطق الصناعية والبنية التحتية.
 - إمكانية إجراء تطبيقات ومعاملات الاستثمار في (باتام) عوضاً عن (جاكرتا) عاصمة إندونيسيا التي تأخذ فيها المعاملات وقتاً طويلاً للإنجاز تصل عادةً إلى سنوات.
- كانت الحاجة شديدة إلى مثلث النمو هذا؛ حيث احتاجت سنغافورة إلى نقل صناعاتها التحويلية والثقيلة التي تعتمد اعتماداً كلياً على الأيدي العاملة في الوقت الذي احتاجت فيه إندونيسيا إلى أن يتواجد لديها صناعات تمتص قوة العمالة النامية والمتزايدة، إضافة إلى أن إقليم (راياو) في إندونيسيا يتميز بوجود وفرة من الموارد المائية لطالما احتاجت إليها ماليزيا وبشدة، ويوضح الشكل رقم (٨) التوضع الجغرافي لمثلث نمو سيجوري.



الشكل رقم (٧). موارد وعوامل التنمية التي استند عليها مثلث النمو سيجوري [٢٠].



الشكل رقم (٨). مثلث النمو سيجوري.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع [١٤]

كان من نتيجة مثلث النمو وعلى مدى زمني قريب تضاعف الاستثمارات في جزيرة (باتام) أربع مرات من عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩١م إضافة إلى زيادة الاستثمار في السياحة، وصناعة الإلكترونيات والمواد الكيماوية، والنفط والتعدين، والورق والبلاستيك، وأصبح بذلك الهيكل الصناعي لجزيرة (باتام) متنوعاً، ويتجه نحو صناعات الإلكترونيات والسياحة، إضافة إلى الصناعات التقليدية ذات الصلة بالزراعة والتعدين (oil and gas).

(٨,٢,٢) مثلث نمو رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الشمالي "The Northern ASEAN Growth Triangle" يسمى أيضاً بمثلث نمو the Indonesia-Malaysia-Thailand Growth Triangle (IMT-GT)، تم تأسيسه في عام ١٩٩٣ ليشمل (١٠) محافظات ضمن (٣) دول هي

تتخصص سنغافورة في تركيز رأس المال الكثيف والأنشطة ذات القيمة العالية، والتي تختص بتطوير المنتج وتحسين جودته وكفاءته، والتسويق، وتوزيع المنتجات، وتقنيات الطلاء بالكهرباء، ومراقبة الجودة،

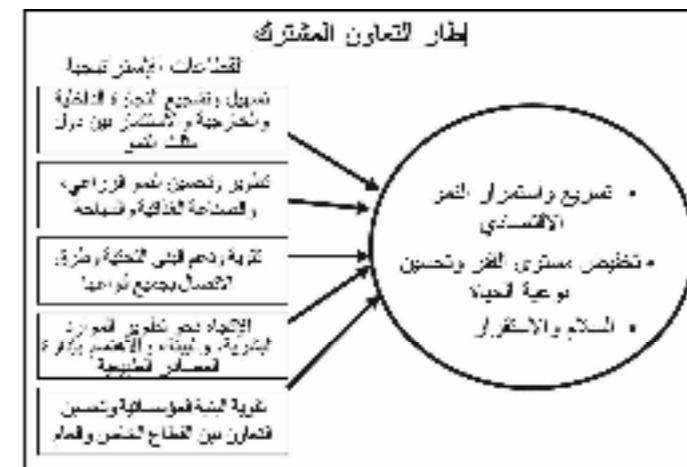
شمال سومطرة في إندونيسيا، وشمال ماليزيا، وجنوب تايلاند، وهدت تدريجياً خلال السنوات السابقة حتى أصبحت تضم (٢٦) محافظة هي كامل جزيرة سومطرة في إندونيسيا، (٨) محافظات من جنوب تايلاند، و(٨) محافظات من شبه جزيرة ماليزيا، ويضم مجمل الإقليم الذي يشمل منطقة مثلث النمو كثافة سكانية تقدر بـ (٧٠) مليون نسمة، وكان الهدف من إنشائه دعم وتشجيع النمو الاقتصادي في المنطقة وتشجيع الاستثمار والسياحة ودعم البيئة والحفاظ عليها، ويوضح الشكل رقم (٩) التوضع الجغرافي لمثلث النمو.

تأثر مثلث النمو بالأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ١٩٩٧م، ولكن تمّ التمسك وبشدة على دعم مثلث النمو وتقوية التعاون بين الدول السابقة من خلال المؤتمر الذي عقد في (كوالا لامبور) في عام ٢٠٠٥م، حيث سعى قادة الدول الثلاث إلى إحياء وبعث التعاون وفق أطر منهجية جديدة من خلال خارطة طريق جديدة (The New Road Map) موضحة بالشكل رقم (١٠)، وتمّ الاتفاق على كافة بنودها ووضعها بشكلها النهائي في عام ٢٠٠٦م.



الشكل رقم (٩). مثلث نمو «إندونيسيا - ماليزيا - تايلاند».

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع [١٤].



الشكل رقم (١٠). خارطة طريق مثلث نمو «إندونيسيا - ماليزيا - تايلاند» للتنمية [٧].

- اهتمت خارطة الطريق الجديدة بخمسة محاور ربط تنموية كمفتاح لتقوية البنية التحتية الإقليمية من أجل دعم التجارة بين الدول الثلاث وبين العالم ككل ودعم السياحة والاستثمار، وهذه المحاور موضحة بالشكل رقم (١١) وهي كالتالي:
- أولاً: محور التنمية: سونجلا - بينانج - ميدان (Songkhla-Penang-Medan Corridor) والهدف منه:
 - تأسيس بوابات دولية مع الموانئ البحرية مجهزة بكافة المعدات اللازمة من أجل تحسين الربط البحري (شحنات البضائع) بين جنوب تايلاند وشمال ماليزيا وسومطرة.
 - تقديم خدمات الشحن إلى شرق آسيا وأوروبا، ويضاهي هذا المحور من حيث أهميته محور (باتام) سنغافورة.
 - تنمية عدد ومستوى الماشية وتأمين التمويل اللازم من اللحم ومنتجات الألبان لكافة مناطق مثلث النمو.
 - تنمية السياحة البيئية ونشاطات الراحة والترفيه المختلفة.
- ثانياً: محور مضيق ملقا التنموي (Straits of Melaka Corridor) والهدف منه:
 - توسيع الربط الاقتصادي والطبيعي والتجاري بين جنوب تايلاند وشبه جزيرة ماليزيا.
 - بناء سلسلة من المناطق الصناعية والاقتصادية على طول امتداد هذا المحور.
 - منطقة تزويد لمدن وأقاليم المنطقة بالمنتجات الغذائية (الحلال)، ومنتجات غذائية أخرى.
 - تنمية المناطق الساحلية في المحور لتصبح (منطقة تنمية الحزام الساحلي).
- ثالثاً: محور التنمية باندا - ميدان - دوماي - باليمبانج (Banda Aceh-Medan-Dumai-Palembang Corridor) والهدف منه:
 - تنمية إقليم سومطرة بشكل كامل وفي جميع المجالات ودعم تكامله مع غيره من الأقاليم.
- دعم سوق الجملة الأكبر، والذي يتوضع في (سيري تامارات) في جنوب تايلاند، والذي يؤمن المنتجات الزراعية لماليزيا وسنغافورة.

- تحسين تدفق ومرور البضائع والخدمات للمراكز التجارية الرئيسية في سومطرة، والربط بينها وبين المراكز الرئيسة في جنوب تايلاند وشمال ماليزيا.
- تأمين الوصول إلى العديد من الموانئ الدولية في الساحل الشرقي لسومطرة مثل (باندا، وميدان، ودوماي).
- رابعاً: محور التنمية ملقا - دوماي (Melaka-Dumai Corridor) والهدف منه:
 - الربط بين (ملقا) في ماليزيا و(دوماي) في إندونيسيا ليشكل رابطة رئيسة أخرى بين ماليزيا وسومطرة.
- العمل كوصلة بين مضيق ملقا محور(٢) ومحور (٣).
- خامساً: محور التنمية رانونج - بوكيت - باندا (Ranong-Phuket-Banda Aceh corridor) ويعتبر آخر محور تنموي تمّ اعتماده في مثلث النمو في عام ٢٠٠٧م والهدف منه:
 - تفعيل دور القطاع الخاص في إنشاء مراكز بحرية تربط بين (بوكيت) في تايلاند و(باندا) في إندونيسيا.
 - بناء بعض الموانئ الأساسية التي تدعم قطاع الشحن، ويعتبر ميناء (سابانج) من أهم الموانئ التي تربط خطوط الشحن المحلية مع الموانئ الدولية كميناء (دبلن) في أيرلندا.



الشكل رقم (١١). محاور التنمية المقترحة ضمن خارطة الطريق.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع [٨].

الجدول رقم (٣). تقييم التجارب العالمية فيما يخص تطبيق إستراتيجية مثلثات النمو.

مجالات المقارنة	مثلثات النمو في آسيا	مثلثات النمو في أوروبا
مجالات الخطط وشموليتها	كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والتركيز على المجال الاقتصادي، الاهتمام بالتنمية السياحية والبيئية، خطط التنمية شاملة وركزت على التنمية المستدامة والتنمية البشرية.	كافة المجالات وبالأخص السياسي والأمني، التركيز على الجانب الاقتصادي يتم دعمه من خلال الاتحاد الأوروبي، خطة شاملة لجميع المجالات مع التركيز على التنمية البيئية والتكنولوجية.
نوع الإدارة	القرارات لا مركزية وتمّ إشراك الحكومات المحلية وكافة فئات المجتمع في المشاريع، التزام إداري وسياسي عال.	دعم اللامركزية هو هدف وسياسة من أهداف الاتحاد الأوروبي، من خلال إشراك كافة فئات المجتمع والمجموعات والهيئات.
المستويات المكانية	سياسات وخطط تنمية محلية وريفية، وخطط تنمية إقليمية ودولية وعالمية.	النهوض بأقاليم الاتحاد الأوروبي ذات التنمية الأقل واللاحق بركب المتطورة، دعم التأزر والتعاون.
التطبيق العملي ووضع التنفيذ	إعداد خطط وبرامج عمل لتطبيق المشاريع، تحقيق نتائج ايجابية على كافة الأصعدة، الالتزام بالأنشطة المستدامة من سياحة وصناعة وتجارة.	تمّ وضع العديد من البرامج وخطط العمل إلا أنّ التطبيق العملي لهذه الخطط لا يزال محدوداً.
آلية المتابعة (المراقبة والتقييم)	وضع آلية للمراقبة والتقييم؛ حيث تمّ تأسيس وزارات وهيئات ومؤسسات لمتابعة ومحاسبة وتقييم وتمويل ورصد الخطط والمشاريع التنموية.	وضعت الخطط تحت إشراف الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع روسيا، مراقبة وتحديث وتطوير وتمويل الخطط والسياسات.
النتائج الملموسة	تنمية اقتصادية في سبيل تحقيق منطقة التجارة الحرة، تنمية الموارد البشرية والكفاءات، ارتفاع نسب السياحة، توجه بيئي مستدام، ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع مستويات الدخل، تكامل سياسي، واقتصادي، ومؤسسي، ومالي، وخدمي.	النتائج ليست ملموسة بعد، إلا أنّ تطبيق مثلثات النمو سيؤدي إلى نتائج إيجابية على كافة الأصعدة.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى المراجع المعتمدة.

يُذكَر إلى جانب التجارب الآسيوية والأوروبية اتجاه أفريقيا إلى أخذ مثلثات النمو كإستراتيجية إقليمية تنموية ليتمّ تطبيقها في أفقر مناطق أفريقيا الجنوبية بين كل من زامبيا، ومالاوي، وموزمبيق Zambia-Malawi-Mozambique، وسمّي مثلث النمو ZMM-GT [٣٢] وهي تُعدّ المبادرة الأولى من نوعها في أفريقيا التي تهدف إلى الاستفادة من الموارد الموجودة بالشكل الأمثل وخفض مستويات الفقر وحلّ النزاعات الموجودة.

(٩) أثر إستراتيجية مثلثات النمو على المدن

والأقاليم والتنمية المحلية

تؤثّر الناحية الاقتصادية على العمران وتخطيط المدن بشكل كبير فيما يتعلق بإستراتيجية مثلثات النمو، حيث يؤدّي نقل المشاريع والفعاليات المتعددة وإعادة توطين بعض الصناعات الثقيلة والتحويلية نحو أماكن أخرى إلى تخفيف الضغط عن المدن الكبرى وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة بما يعكس على سوية المعيشة

في المناطق عامة، ويفسح المجال للاستفادة من الفراغ الناجم في عملية إعادة تخطيط واستعمالات الأراضي لأغراض ومشاريع تنموية متعددة تستقطب المستثمرين والعمالة الفنية المدربة والأدمغة البشرية والمواطنين والسياح، ومن هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر:

- الاهتمام بالفراغات العامة الناجمة عن نقل الصناعات وتحويلها إلى حدائق ومساحات ومناطق ترفيهية.
 - تخصيص فراغات من أجل الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات لبناء مؤسساتها عليها وإقامة المشاريع التنموية المختلفة.
 - تخصيص أماكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنشاء صناعات يدوية محلية وصناعات تقانة خضراء.
 - بناء تجمعات سكنية على مساحات واسعة ومدروسة بطرق حديثة مستدامة كما يحصل في سنغافورة، وإعادة تأهيل السكن العشوائي أو هدمه وإنشاء سكن جديد ضمن الفراغات الموجودة.
 - إنشاء وتأسيس مراكز للبحوث العلمية وجامعات خاصة وحكومية وتحسين مستوى الجامعات الحالية وتوسيعها وغيرها من المشاريع الأخرى ذات الطابع الدبلوماسي والسياسي.
 - تخطيط مساحات زراعية قادرة على تزويد السكان بالاحتياجات اللازمة.
- كما يؤدّي فتح الحدود وتطويرها وبناء مشاريع ومصانع متعددة في مدنها وقراها إلى تحسين سوية السكان والحد من الفقر المتكثّر باعتبار أنّ نسب الفقر في المدن والمناطق الحدودية تكون الأعلى عادة على مستوى الدولة، كما تؤدّي حرية حركة العوامل كافة من أشخاص ورأس مال وبضائع وخدمات وخبراء وأدمغة بشرية بين الدول إلى تدريب الأيدي العاملة الموجودة في المدن والأقاليم التي تهجر إليها وتأهيلها وتحسين

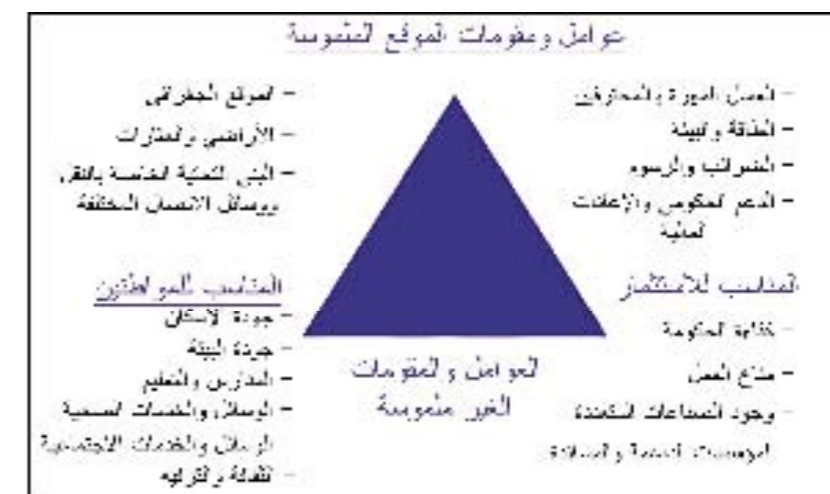
مستوى التنمية البشرية فيها، ويجدر بالذكر أنّ محاور ومناطق التنمية التي تدخل ضمن إستراتيجية مثلثات النمو تكون بمثابة مراكز استقطاب تجذب السياح والشركات ووسائل الترفيه والاستجمام من جميع أنحاء العالم، ويبقى على عاتق الحكومات والمستثمرين توجيه المشاريع التنموية وتطبيقها وفق أسس بيئية مستدامة. يُلحظ أثر مثلثات النمو بشكل كبير في سنغافورة؛ وذلك لكونها دولة ذات مساحة محدودة جداً تبلغ حوالي ٧١٠ كم٢ فقط، لتستفيد من المساحة الناجمة عن نقل الصناعات في إنشاء وتأسيس مراكز البحوث العلمية، وتحسين مستوى الجامعات وتوسيعها، وبناء مساحات سكنية واسعة ومستدامة ترتفع بشكل شاقولي بسبب ضيق الأرض ومحدوديتها، وأدّى ذلك إلى إعطائها طابعاً عمائياً متفرداً ومتميزاً ساهم في جذب الاستثمارات والعمالة الفنية المدربة والسياح من كافة أقطار العالم، كما تمت الاستفادة بشكل صحيح وكفاء من الموارد الطبيعية، وخاصة تلك الموجودة في جزر (رياو)، والتي تعتبر من أكبر منتجي إندونيسيا من النفط والغاز الطبيعي، ولكنها رغم ذلك ذات تأهيل بشري ضعيف جداً؛ لذا كان نقل الصناعات إليها وتدريب الأيدي العاملة التأثير الأكبر على نهضة البلاد وإدارة مصانع على مستويات عالية من الحرفية والجودة، وبذلك أصبح لدى (باتام) في أرخبيل (رياو) معدل الدخل الأعلى للفرد على مستوى آسيا بأكملها [٧]، بينما اتّجهت ماليزيا إلى إدخال الطابع البيئي في صناعاتها وتحويلها إلى صناعات خضراء Green Industries تتوافق مع نهضة عمرانية تخطيطية شاملة مدعومة ببنية تحتية متطورة جداً ونخبة من الجامعات العريقة ووسائل راحة واستجمام، ومكاتب وشركات عالمية متنافسة وكذا الأمر بالنسبة لتايلاند.

١٠) المنهجية العملية لمبدأ مثلثات النمو

- استناداً إلى التجارب والدراسات السابقة يحاول البحث التوصل إلى منهجية عملية يمكن أتباعها في تطبيق مثلثات النمو في الدول والأقاليم، ويمكن القول أن إستراتيجية مثلثات النمو تستند على ما يلي:
- اختيار مناطق تنمية متميزة تستطيع نقل تأثيراتها التنموية بشكل سريع إلى المناطق المجاورة، حيث تشير التجارب إلى أن إمكانية نجاح التنمية في منطقة ما تتزايد بشكل سريع إذا كانت لهذه المنطقة سمات تميزها عن غيرها [١٥]، هذه السمات هي:
- أن تكون ذات مزايا خاصة بها بحيث تمكنها من التكامل اقتصادياً مع المدن الأخرى (عاصمة تجارية، صناعية، منطقة تجارة حرة، منطقة سياحية متميزة...).
- القرب الجغرافي من أقاليم المناطق التي تشكل مثلثات النمو.
- الالتزام السياسي القوي والمدعوم من قبل حكومات ذات ثقة.

○ سياسة تنسيق فعّالة بين البلدان المشاركة.

- أن تكون البنية التحتية المادية والتجارية الموجودة بحالة جيدة.
- قطاع خاص قادر على إدراك ودعم واستثمار فرص السوق المختلفة.
- التصدير إلى الأسواق المحلية وتلك التي تلي مناطق التنمية.
- يوضح الشكل التالي العوامل اللازمة لإنشاء مثلثات النمو في الدول المجاورة، والتي تنقسم إلى عوامل ملموسة؛ أي عوامل تتواجد بشكل طبيعي فيزيائي، وتقوم الدولة بدعم هذه العوامل وتزويد الأقاليم بما ينقصها، إضافة إلى العوامل غير الملموسة والتي تعتمد بشكل عام على كفاءة وجودة المناخ المناسب لعيش المواطنين وللاستثمار ولجذب السياح والعمالة والكفاءات، ويجمع الشكل رقم (١٣) العوامل الملموسة وغير الملموسة اللازمة لنجاح مثلثات النمو.



الشكل رقم (١٣). العوامل اللازمة لإنشاء مثلثات النمو [٧].

تعدّ العوامل السابقة كافة بمثابة عوامل ساكنة (Static)

- يجب أن تتواجد لنجاح مناطق التنمية، وتوازيها أيضاً في الأهمية العوامل الديناميكية «الحيوية» (Dynamic) التالية:
 - القدرة على التطوير: يجب على إستراتيجية التنمية المتبعة في منطقة النمو أن تؤطر إستراتيجية تنمية طويلة الأمد ترتبط بتحسين منظومة التعليم وفق نظام مستدام، وتحسين كفاءة الإدارة بين القطاعين العام والخاص، والتزويد الدائم بالبنية التحتية بكافة أشكالها (مياه، صرف صحي، كهرباء، اتصالات، نقل، مواصلات... الخ)
 - القدرة على الاستجابة للأسواق الإقليمية والعالمية: إن المدى الزمني الطويل لإستراتيجيات النمو في المنطقة يمكن أن تستمر بالاستناد على مفهوم «تنمية القدرة التصديرية»، حيث تخلق الصادرات وظائف عدة في مجالات متنوعة، وارتفاعاً في مستوى الدخل، وتولد تأثيرات محفزة على أجزاء مختلفة من الاقتصاد، وتم أتباع هذه الطريقة في معظم مناطق النمو في آسيا، مثل سنغافورة - جوهور - باتام، ومنطقة نمو جنوب الصين والتي تضم هونج كونج.
 - كما ينبغي على الأنشطة الرئيسة في مناطق مثلث النمو أن تدعم ما يلي:
 - تحفيز وتشجيع الاستثمار.
 - تسهيل التجارة وانتقال العمالة والأموال والأدمغة البشرية.
 - ربط التنمية بشكل حلقي ومستمر مع المناطق المجاورة.
 - التخطيط الصناعي [٢٩].
 - تنمية مناطق اقتصادية إقليمية عالمية لتكون بمثابة:
 - مناطق تجارة تفضيلية.
- مناطق تجارة حرة.
- منطقة اتحاد جمركي.
- سوق مشتركة.
- شبكة بنوية إقليمية فعّالة متعددة الوسائط تضم محاور النمو بجميع أنواعها:
- يمكن تعريف محور النمو بأنه سلسلة من النقط أو أقطاب نمو تربطها علاقة تكاملية نتيجة وجودها على محور نقل رئيسي [٣]، أو هو الحيز المكاني الذي تتوفر فيه مقومات تنوع الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتشمل هذه المقومات وجود التجمعات السكانية ذات الأحجام المختلفة، وطرق المواصلات التي تربط بينها، والمرافق والخدمات والأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يمكن أن تساند بعضها بعضاً بما يضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل، وانتشارها تدريجياً من المناطق الأكثر نمواً إلى المناطق الأقل نمواً من خلال التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية [٢]، وتنقسم محاور التنمية بحسب النوع وفق مستويات عدة يوضحها الجدول رقم (٤):
- تطوير قطاعات التنمية المختلفة، والتي تمس السكان بشكل مباشر وترفع معدلات التنمية، ويوضح الجدول رقم (٥) القطاعات التنموية وسياسات العمل بالتفصيل.
- تقوم سياسات العمل السابقة بدعم قطاعات التنمية المختلفة بشكل مباشر؛ أما على مستوى المدينة ككل فإن تنمية البنية التحتية بطرق حديثة ومستدامة من وسائل نقل واتصال وصرف صحي وخطوط طاقة وكهرباء تفتح آفاقاً جديدة للشركات وتجذب الاستثمارات إليها، كما تعطي السكان والعمال دافعاً من أجل النهوض

بالمدينة على مستوى يمكنها من تأمين كافة احتياجاتها واللحاق بركب المدن والأقاليم الأخرى المنتورة، إلا أنه ينبغي على الحكومات أن تبذل جهوداً أكبر على مستوى شمولي لا مركزي في تطبيق المشاريع والخطط والقوانين، والاجتماعية والبشرية من تعليم وتأمين للغذاء والدواء والرعاية الصحية.

الجدول رقم (٤). أنواع محاور التنمية [٩].

المستوى	المحور	التعريف
المستوى الأول Level 1	محور النقل Transport Corridor	محور يربط بشكل مادي بين منطقة أو إقليم ما.
المستوى الثاني Level 2	محور نقل متعدد الوظيفة Multi model Transport Corridor	محور يربط بشكل مادي منطقة ما من خلال شبكة نقل متكاملة ومتطورة.
المستوى الثالث Level 3	محور تخطيطي Logistic Corridor	محور لا يربط فقط بشكل مادي منطقة أو إقليم ما، ولكن ينسّق أيضاً الإطار المؤسسي لتخزين الشحن والحمولات والبضائع وتسهيل الحركة للآليات والأشخاص والمعلومات ذات العلاقة.
المستوى الرابع Level 4 ^(١)	محور اقتصادي Economic Corridor	محور قادر على جذب الاستثمار وتوليد النشاطات الاقتصادية على طول المناطق النامية (الأقل تقدماً)، الترابط المادي، تنسيق التخطيط والتنفيذ يجب أن يتواجدا أيضاً كشرط أساسي.

^(١) يُعدُّ مستوى التنمية الرابع (المحور الاقتصادي) من إستراتيجيات التنمية التي اختصت بها مثلثات نمو IMT-GT.

الجدول رقم (٥). قطاعات التنمية المختلفة وسياسات العمل المتبعة في مثلثات النمو.

القطاعات	المنهجية / سياسات وخطط عمل
التجارة والاستثمار Trade & Investment	<ul style="list-style-type: none"> ● التجارة الخارجية: تطبيق كل ما له علاقة ببنود منظمة التجارة العالمية. ● التجارة الساحلية: وضع برامج تطوير لتجارة المقايضة والمبادلة وتحسين الموانئ والمرافئ. ● التجارة المركزية (الداخلية): إنشاء وتأسيس مراكز تجارية عالمية. - اعتبار الاستثمار من أولويات النهوض الاقتصادي وإشراك القطاع الخاص في التنمية. - نشر السياسات القابلة للتطبيق والتعليمات والإجراءات لزيادة الشفافية وتطبيق القانون. - جمع وتصنيف كل ما يتعلق بالتجارة والاستثمار والقطاعات الرئيسية والثانوية عن طريق عمل قواعد بيانات يمكن الوصول إليها من قبل الجميع للاستفادة منها بشكل كلي. - إنشاء أسواق بيع الجملة المشتركة والمراكز التجارية في مناطق الحدود لدعم التجارة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع.

تابع الجدول رقم (٥).

القطاعات	المنهجية / سياسات وخطط عمل
السياحة Tourism	<ul style="list-style-type: none"> ● رأس المال البشري: تنمية وتطوير الموارد البشرية فيما يخص قطاع السياحة والارتقاء بها على مستوى عالمي (فنادق، منتجات...الخ). ● التسويق: تطوير خدمات الشبكة الإلكترونية فيما يخص الأمور المتعلقة بالتسويق. - تحضير مخطط سياحي شامل لأقاليم مثلث النمو في جميع الدول دون استثناء دولة بالسياحة عن أخرى. - إنشاء وإدارة مراكز اتصال سياحية في الدول وبرامج تسويق مشتركة تركز على وجهات السياحة في الأقاليم. - تحسين وتنمية المنتجات والوسائل السياحية والتفكير الدائم باتجاهات سياحية جديدة. - الترويج للأعياد والمناسبات الأساسية والترويج للمهرجانات.
البنى التحتية Infrastructure	<ul style="list-style-type: none"> ● النقل: تحسين النقل البري والبحري والجوي وتسهيل إجراءات النقل بين الدول. ● خدمات: تحسين البنية التحتية الحدودية ومراكز خدمات النقل. - تحسين وتطوير البنية التحتية الخاصة بالنقل في كافة المحاور الاقتصادية التي تضعها الدول في خططها وبرامج عملها ومدّها بما يلزمها من خدمات اتصالات وإنترنت ومياه وكهرباء وعلى درجة حرفية عالية لتحسين الترابط الاقتصادي بين الدول. - الصيانة الدورية للطرق السابقة وبشكل سريع ومستمر. - تحسين وتطوير الخدمات والوسائل الجوية. - تطوير خدمات ومعدات الشحن بين الدول الأعضاء لدعم التجارة وأنشطة الاستثمار. ● الطاقة: بناء مزودات الطاقة بشكل كافٍ وكبير وعلى مستوى دولي. - الاهتمام والتحسين الدائم بخطوط نقل الطاقة (نفط، غاز، كهرباء...) - تطوير خطط وبرامج الطاقة بين دول المنطقة. ● الاتصالات: تطوير أنظمة الاتصالات وفق المعايير العالمية.
الموارد البشرية Human Resources	<ul style="list-style-type: none"> - تدريب المهارات الكفوءة في قطاعات التنمية الرئيسة في أقاليم المنطقة. - تبني الاعتراف المتبادل بالشهادات بالاتفاق مع الجهات المختصة في الدول الأعضاء. - تسهيل دخول العمال والخبراء الأجانب بين أقاليم دول مثلث النمو بما يتضمنه من تخفيف لمطالبات السفر مثل التأشيرات ورخص وتصاريح الدخول. ● البيئة وإدارة المصادر الطبيعية: تطوير إطار لتقوية التعاون وإدارة وحماية المصادر الطبيعية في أقاليم مثلث النمو. - تشجيع وتحفيز استعمال التكنولوجيا صديقة البيئة والبرامج المستدامة مثل الوقود الحيوي. - ربط البحوث والدراسات على مستوى دولي ضمن الجامعات والمراكز العلمية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع.

تابع الجدول رقم (٥).

القطاعات	المنهجية / سياسات وخطط عمل
البنية المؤسسية Institutional Structure	- تقوية آليات التفاعل وتبادل المعلومات والتنسيق بين القطاعين العام والخاص. - المساعدة في وصول القطاع الخاص إلى مصادر رؤوس الأموال والموارد الاستثمارية. - الترويج لإشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية من خلال الشركات المختلفة بين القطاعين العام والخاص. - تقوية آليات وعمليات التنسيق بين مؤسسات الأقاليم في دول مثلثات النمو. - تحسين قدرة مؤسسات مثلثات النمو في مراقبة وتنسيق نشاطات التعاون الإقليمي. - توسيع اشتراك الحكومات الإقليمية والدولية في أنشطة دول مثلث النمو.
الزراعة، الصناعة الغذائية والبيئة Agriculture, Agro Base Industry, Environment	● النباتات: تنمية الصناعة المحلية وزيادة الوجود منها على مستوى عالمي. - معالجة المنتج الزراعي وتحسين إجراءات التسويق في الأقاليم. - تشجيع التعاون في نشاطات البحوث والتطوير المتعلقة بالزراعة. ● الصيد: تعليب المنتجات البحرية، الصيد العميق والمستدام، تصنيع المنتجات البحرية. ● الثروة الحيوانية: الاهتمام بعملية إنتاج الحيوانات وتكاثرها، الحد من التلوث والاهتمام بمستوى الصحة. ● البيئة: برامج التوعية البيئية على كافة المستويات، وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة. - عمل سلسلة متكاملة ومتراصة تضمن الاستفادة من المنتج بشكل كامل دون هدر وربط سلسلة النبات والحيوان معاً. - جمع ونشر فرص العمل في الزراعة والصناعة الزراعية في أقاليم المنطقة ككل.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع.

(١١) آليات ووسائل التطبيق لنجاح

مثلثات النمو

ما الذي يجعل مثلثات النمو الخيار الإستراتيجي الأفضل من أجل التنمية الإقليمية؟ وما الآليات التي ينبغي اتباعها والتي تمكّنها من النجاح؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تمكّن من فهم تطبيق إستراتيجية مثلثات النمو بالشكل الأمثل والسعي نحو إنشاء أخرى جديدة، وتستند أهم الآليات والوسائل التي ينبغي وجودها من أجل وضع مثلثات النمو حيز التطبيق ما يلي:

● تحقيق التكامل في العلاقات على جميع المستويات وهو من أهم الآليات التي تساعد على تطبيق إستراتيجية

مثلثات النمو؛ حيث يعتبر من الضروري وجود علاقات متكاملة في استثمار الموارد والمصادر المتوفرة، ورأس المال والعمالة والتكنولوجيا والاستفادة من الفراغات المتوفرة في مثلثات النمو في توطين الصناعات والاستثمارات وفي خلق هياكل صناعية تنافسية مماثلة.

● الالتزام السياسي وفاعلية تنسيق السياسات: إنّ وجود درجة عالية من الالتزام السياسي من قبل الدول والأقاليم يعدّ من التحديات الأعظم التي تواجه التطور الناجح لمثلثات النمو، وهو مهم جداً لضمان إطار مؤسسيّ فعّال للتعاون بين الحكومات المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمشاركة الشعبية لمجتمعات مثلثات النمو [٢٨].

الامتياز، لأنّه يكون مرتبطاً بمشروع آخر، وتستخدم هذه الصيغة مثلاً في استثمار حقول البترول، أو المناجم، وبالتالي عند نضوبها فإنّ مشروع البنية الأساسية المقام يصبح لا قيمة له [٤].

يُعدّ ما سبق منهجية تنمية وسياسة عمل تستند عليها مثلثات النمو، وهي تهتمّ الدول والأقاليم ذات العلاقة وتساعد على تطبيق وتطوير مثلثات النمو والارتقاء بها على كافة قطاعات ومستويات التنمية، ويمكن تطبيق سياسة العمل هذه على الإقليم الجنوبي في الجمهورية العربية السورية الذي يعاني من مشاكل عدة وتفاوت تنموي بين محافظاته الثلاث وبين غيره من أقاليم الدولة رغم توافر كافة مقومات وموارد التنمية الإقليمية فيه.

(١٢) سورية والإقليم الجنوبي

تتميز الجمهورية العربية السورية بموقع إستراتيجي متوسط بين القارات الثلاث يمكّنها من اتّخاذ علاقات وشراكات تعاون تنمية ترفع سوية المنطقة وتخدم جوارها وتهدد إلى استقرار وربط بين جميع الدول المجاورة، وهي تمتلك من المقومات ما يجعلها قادرة على أن تلحق بسوية الدول الأخرى المتقدمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتّخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة والملائمة لها ولدول المنطقة ككل، وتباين درجات النمو وتختلف من مدينة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر في سورية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اختلاف في مؤشرات التوازن في النمو على مستوى هذه الأقاليم؛ ممّا يجعل اتّخاذ وإنشاء إستراتيجيات جديدة للتنمية أداة فعّالة في مكافحة الفقر وتحسين مستوى الحياة وتحقيق تنمية إقليمية شاملة ومتوازنة، وبذلك فإنّ المنهجية العملية لإستراتيجية مثلثات النمو قابلة للتطبيق على سورية؛ وبالتالي على مدنها وأقاليمها وفق الموارد الموجودة والتطلعات والطموحات المستقبلية.

● الاستثمارات المختلفة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات إضافة إلى القطاع الخاص باعتباره محركاً لدفع عجلة النمو الاقتصادي الرامي إلى الحد من الفقر [١٥].

● حكومات قيادية إدارية فعّالة ذات تأثير على مستوى إقليمي ودولي وعالمي يتمّ إدارتها من قبل سلطة مشتركة، وينبغي على هذه الحكومات أن تكون قادرة على التنسيق مع حكومات الدول المجاورة وعلى إدارة المناطق الحدودية بالشكل الأمثل، وقادرة على تطبيق ومتابعة وتقييم المشاريع التنموية، كما ينبغي أن تكون القوانين والأعمال اللازمة ذات إجراءات روتينية أقل، وهنا يأتي دور الحكومات في تقليل المدة الزمنية التي تستلزم لإنشاء وتأسيس مثلثات النمو أو أي عملية من عمليات التكامل الإقليمي.

● تنمية وتطوير البنية التحتية: يتطلب تطبيق ونجاح مثلث النمو وجود بنية تحتية متطورة بشكل جيد، وبالأخص في أنظمة النقل والاتصالات والربط التقني، على أن يرتبط تطور الأنظمة السابقة بحسن الاستثمار وحسن الصيانة الدائمة، وتُعدّ البنية التحتية، وبالأخص تلك المتعلقة بوسائل النقل من أهم وسائل نشر التنمية والعمران، ويمكن أن يتمّ تمويل البنية التحتية من خلال أنظمة الـ B.O.T أو الـ B.O.O، ويتمّ شرح هذه الأنظمة كالتالي:

○ نظام الـ Build-Operate-Transfer B.O.T: يسمّى بنظام البناء والتشغيل والتحويل، حيث يتولى القطاع الخاص تمويل وإنشاء (البناء) مرفق خدمات عامة عوضاً عن الحكومة مقابل تشغيله والانتفاع بفوائده لمدة محدودة (التشغيل)، تعود بعدها ملكية المرفق للدولة (التحويل) [٤].

○ نظام الـ Build- Operate- Own B.O.O: الملكية فيها شبه دائمة، ولا يتمّ نقلها بل ينتهي المشروع بانتهاء فترة

يتكوّن الإقليم الجنوبي من ثلاث محافظات هي السويداء ودرعا والقنيطرة، وتبلغ مساحته الإجمالية ١١١٤٠ كم^٢، ويشكّل حوالي ٦% من إجمالي مساحة سورية، يبلغ عدد السكان فيه حوالي ١٤٧٥٠٠٠ نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٨م ويشكّلون حوالي ١٥% من سكان سورية، ويتميّز الإقليم الجنوبي بوجود العديد من الموارد الطبيعية، حيث يتميز بوفرة الزراعة وخصوصية الأرض العالية وتوافر مادة البازلت الصخري بكثرة وموارد بشرية ذات مستوى تعليم عالٍ مقارنة بغيره من الأقاليم في سورية [١].

من هنا ينبغي الوقوف على ميزات الإقليم الجنوبي وبيان أهمية دوره في دفع عجلة التنمية الشاملة والتفكير بوضع بدائل مختلفة لما يجب أن تكون عليه الخطط المستقبلية واختيار أفضلها بما يتناسب مع الوضع الراهن، والبحث عن الفرص الموجودة في المناطق والمُنتَصَلات الحضرية المهمّشة والمدن والقرى الحدودية من خلال إيجاد سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وإدارية متكاملة تهدف في الأساس إلى تحسين واستثمار الموارد الكامنة بشكل أمثل وجذب الاستثمارات بكافة أشكالها بهدف توفير فرص عمل كافية للجميع والوصول إلى معدل أسرع للتنمية في الإقليم.

(١٣) إستراتيجيات التنمية في

الإقليم الجنوبي

يعدّ الإقليم الجنوبي بوابة سورية الجنوبية نحو الأردن ودول الخليج، وهو يحدّ ثلاث دول متجاورة هي الأردن وفلسطين ولبنان، يربط الإقليم الجنوبي بين دول الجنوب كالأردن ودول الخليج، وبين دول الشمال كتركيا ودول أوروبا، من هنا يقترح البحث تفعيل دور

هذا الإقليم من خلال اعتماد إستراتيجية تنمية تعتمد على مبدأ مثلثات النمو كما يلي:

- إنشاء مثلث نمو بين كلٍّ من سورية (متمثلاً بالإقليم الجنوبي) وبين لبنان والأردن من خلال:
 - اعتبار الإقليم الجنوبي ككل بمثابة منطقة اقتصادية إقليمية عالمية لتكون بمثابة منطقة تجارة حرة تربط الأسواق المحلية بالعالمية، وتهدف إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار، وتسهيل التجارة، والربط التجاري مع المناطق المجاورة.

- تفعيل مبدأ محاور التنمية الاقتصادية كعاملٍ مكملٍ، واقتراح محور تجاري اقتصادي يربط بين سورية ولبنان والأردن بعلاقات اقتصادية متكاملة، حيث يتميّز الإقليم الجنوبي بالصناعات الغذائية المتميزة، والتي تتّجه نحو التصدير بشكل رئيسي، ويتميز أيضاً بالصناعات اليدوية المحلية والتي تتواجد بشكل خاص في درعا والسويداء، تشارك الأردن اهتمامها بهذه الصناعات أيضاً بسبب العادات والتقاليد المشتركة وبسبب القرب الجغرافي؛ حيث تَبْعُدُ حدود المملكة الأردنية عن مركز مدينة درعا ما يقارب العشرين كيلومتراً فقط، ويدعم هذا القرب الصناعات الغذائية واليدوية من استيراد وتصدير؛ هذا إلى جانب اعتماد لبنان على الصناعات الغذائية واليدوية السورية أيضاً وهذا يدعم بدوره تفعيل الإقليم كمنطقة تجارة حرة.

يتواجد بالإقليم الجنوبي أيضاً صناعات تأسيسية للأقراص الليزرية تخدم المنطقة وجوارها فقط، كما تتميز منطقة القنيطرة بوجود مراكز تهتمُّ بالأجهزة الطبيّة وكل ما يتعلق بها من تصليح وصيانة وتشغيل واستيراد وتصدير وهي تخدم سورية بأكملها، ومن الضروري الاهتمام بالصناعات اليدوية والغذائية بالمرحلة الأولى،

- والبضائع من وإلى كافة دول العالم ويكون ذلك بتمويل من القطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية.
- إعادة النظر بالقوانين المتعلقة بالاستثمار وتقديم تسهيلات وخدمات أكثر من أجل جذب الشركات والمستثمرين العرب والأجانب من خلال تأمين البنية التحتية اللازمة من اتصالات وتكنولوجيا عالية المستوى وتسهيل وتقليل الإجراءات الروتينية اللازمة للموافقة على المشاريع وتنفيذها ودعم حقوق المستثمر، وإدخال التكنولوجيا المتطورة وإعداد مخططات تنمية إقليمية لأماكن الاستثمارات المستقبلية.
- دعم العمالة الفنيّة الموجودة وخاصة المدربة والتي تبحث عن فرص التنمية بالخارج، ومحاولة الاستفادة منها ما أمكن وتضمينها ضمن سياسات التنمية البشرية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى العمالة ودعم الكفاءات الموجودة.

- تطوير محور سياحي دولي باعتبار أنّ الإقليم الجنوبي منطقة سياحية رئيسة في سورية لوجود بعض أهم الرموز والمباني التاريخية العالمية فيه، ومن بين تلك الآثار الواضحة مدينة (شهباء) التي هي مسقط رأس الإمبراطور الروماني فيليب العربي، كذلك مدينة (بصرى) والتي تُعدُّ من أقدم مدن سورية ويوجد فيها أشهر مدرّج روماني أثري يقام به مهرجانات محلية وعالمية حتى الوقت الراهن، كما يوجد في السويداء مدرج روماني تمّ الحفاظ عليه بالإضافة إلى الحمام الروماني والقلعة والمواقع الأثرية الأخرى والمتحف الرئيسي والذي يعتبر من أفضل المتاحف في سورية.

يتطلّب ذلك إنشاء مخطّط سياحي شامل لأقاليم مثلث النمو في جميع الدول الأعضاء يربط بين الإقليم الجنوبي وبين مدينة جرش في الأردن والتي تتواجد فيها أقدم مدرج روماني بحالة جيدة في العالم، وبين الإقليم

إلاً أنّه من الضروري الانتقال بمستوى الصناعة إلى درجة متطورة تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية، ويتمُّ ذلك من خلال توطين بعض الصناعات التكنولوجية المتقدمة «Footloose Industries» والصناعات عالية التقنية والتي ستكون بمثابة قطبٍ جاذِبٍ للصناعات الأخرى الموجودة تستفيد من العمالة المدربة التي تتواجد بكثرة وتبحث عن فرص عمل في الخارج، وتستفيد بدورها من الكفاءات العلمية الموجودة على المحور الجنوبي والمتوضّعة في منطقة جباب (غباغب) التابعة للإقليم الجنوبي وهي موضحة بالشكل رقم (١٤)، تضمُّ هذه المنطقة وجوارها الوجود الأكبر للجامعات الخاصة على مستوى سورية وهي تشغل منطقة متوسطة بين دمشق والإقليم الجنوبي، يتطلّب تفعيل ما سبق تعاوناً مع دول الجوار في دعم هذه الصناعات، وفتح فروع أخرى لها في مدنها وتقديم الموارد اللازمة من رأس مال بشري ومادي وتقني والنهوض بسوية المنطقة ونقل آثار التنمية إليها، يتفعل ذلك من خلال برنامج يتمثّل بمجموعة من السياسات والإجراءات التالية:

- عمل انفتاح حقيقي في السياسة الاقتصادية ينطلق من تحرير المبادلات التجارية.
- فتح الأسواق المحليّة أمام المنتجات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.
- بناء سلسلة من المناطق الصناعية والتجارية والاقتصادية على طول امتداد هذا المحور.
- الاهتمام بالبنية التحتية للطرق الموجودة بشكلٍ كاملٍ بالأخص تلك التي تربط بين الدول الأعضاء والاهتمام بالطرق الفرعية الأخرى وبوسائل النقل العام وتفعيل دور السكك الحديدية.
- التفكير بإقامة مطار دولي في الإقليم الجنوبي ضمن منطقة متوسطة للدول الثلاث السابقة لنقل الركاب

الجنوبي ولبنان من خلال دمشق ليربطها ببيروت ومغارة (جعبتا) باعتبارها من عجائب الدنيا السبع، وبذلك يشمل هذا المخطط تفعيل السياحة في كل من لبنان وسورية والأردن ليضم المدن التالية (شهباء، بصرى، السويداء، دمشق، جرش، بعلبك، جعبتا، بيروت).

تحتاج التنمية السياحية إلى بنية تحتية داعمة كالفنادق وأماكن الإقامة والمطاعم، وخدمات سياحية كمراكز للمعلومات، وصيانة الطرق السياحية؛ إضافة إلى إدارة سياحية فعالة تتعامل مع السوق المحلي والعالمي بإشراك القطاع الخاص.

○ إقامة محاور للخدمات والبنية التحتية فيما يخص موضوع المياه، حيث يُعدُّ نقص المياه وعدم كفايتها من المشاكل ذات الاهتمام الأكبر التي تواجه دول المنطقة ككل، حيث يعاني الإقليم الجنوبي في سورية من نقص المياه وهو يعتمد بشكل أساسي على حوض اليرموك والذي يكاد يفي به بصعوبة، وتعاني الأردن أيضاً من نقص شديد في المياه بنسبة تبلغ أكثر من أربعين بالمائة من احتياجها السنوي، وبالكاد تكتفي لبنان أيضاً من مواردها المائية، ونظراً لأنَّ التشريعات الدولية ذات العلاقة بالمياه الدولية المشتركة ما زالت في مرحلة التطور، فإنَّ الحل الأمثل لكافة الدول المشاركة هو الإدارة الرشيدة للموارد المائية الدولية بما يحقق التكامل الأمثل عن طريق قيام البعض بتأمين التمويل اللازم لإقامة المشاريع الضخمة التي تفي متطلبات التنمية الاقتصادية، فيما تقدّم الدول التي تحصل على هذا التمويل الموارد الغذائية التي تحتاجها الدولة الممولة والفقيرة بأراضيها الصالحة للزراعة بدلاً من أن تقوم بشرائها من الخارج ودفع ثمنها بالعملة الصعبة.

من هنا يمكن اقتراح إنشاء محطة تحلية لمياه البحر في لبنان يزود كلاً من الإقليم الجنوبي في سورية والأردن

ولبنان أيضاً بما ينقصها من مياه باتفاق دولي وبتنفيذ من المنظمات التنموية الدولية وفق بروتوكولات خاصة بهذا المجال أو بتمويلٍ من دول غنية مقابل الحصول على المنتجات الغذائية وغيرها من السلع، أو التفكير بتمويلٍ مشتركٍ من قبل كل من الدول الأعضاء.

وأخيراً، فإنَّ المنهجية العملية لإستراتيجية مثلثات النمو تمَّ تطبيقها على الإقليم الجنوبي من خلال:

- اختيار مناطق متميزة في كلِّ من الدول الثلاث سورية، والأردن ولبنان.

- الاستفادة من عوامل ومقومات وموارد المدن والأقاليم الموجودة بالشكل الأمثل وبما يمكنها من تطبيق مشاريع التنمية من خلال تأمين النواقص لكل من الدول الثلاث والاستثمار الأمثل للفوائض.

- اقتراح وجود منطقة اقتصادية عالمية تتوضع في الإقليم الجنوبي وتنتشر آثارها إلى المنطقة ككل.

- تنمية محاور اقتصادية في كلِّ من الدول الثلاث تربط بين المدن ضمن محاور النقل الرئيسية.

- تفعيل سياسات العمل في قطاعات التنمية المختلفة وجاء ذلك ضمن سياق المقترحات السابقة الذكر، ويوضِّح الشكل رقم (١٤) مثلث النمو ومحاور التنمية المقترحة.

(١٤) علاقة سورية بدول شرق آسيا

تواجه سورية في علاقاتها مع دول شرق آسيا بعض القضايا في أنَّ هذه الأخيرة تتَّجه أساساً في علاقاتها إلى جنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا ككل باعتبارها جوار جغرافي متاخم، إضافة إلى منطقة المحيط الهادئ، حيث تقع في هذه المناطق معظم استثماراتها وتعاملاتها الاقتصادية؛ ومن ثمَّ؛ فإنَّ اهتمامها



الشكل رقم (١٤). مثلث النمو ومحاور التنمية المقترحة.

المصدر: إعداد الباحث.

- تطوير هذا التفاهم مع سورية ربما لا يقع في قمة أجندة سياستها الخارجية؛ لذلك يقع على عاتق الجهات الوطنية والحكومية مسئولية وضع سورية في قمة تلك الأجندة من خلال استثمار أصدتنا الثقافية والاقتصادية والسياسية. ويتطلَّب ذلك برنامجاً للتنمية يتعامل مع المتغيرات الدولية ويمكِّن سورية من إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية والدولية من خلال المستويات التالية:
- على المستوى السياسي والإداري: تفعيل دور شرق آسيا كشريك اقتصادي وسياسي لسورية، والاستفادة من الخبرات الآسيوية في التنمية والتكامل الإقليميين، ويتضمَّن ذلك فهم آسيا من خلال استيعاب الثقافات الآسيوية والسير بها نحو الاندماج ولو بشكل بسيط مع الثقافات المحلية، إضافة إلى فهم الأسلوب الآسيوي في التعامل الدولي.
- على المستوى الثقافي: توجد العديد من الروابط المشتركة بين سورية ودول آسيا ككل من خلال التاريخ العريق والاهتمام الشديد بالعادات والتقاليد، إضافة إلى المشاريع المتشابهة فيما يخص الغزل والنسيج والخشب، يضاف لذلك بالطبع الرابط المشترك الأكبر وهو الديانة الإسلامية، وفي هذا الصدد فإنه من الممكن القيام بما يلي:
 - الاهتمام بالتبادل الثقافي والإعلامي والأكاديمي مع الدول الآسيوية والاستفادة ما أمكن من الكوادر العلمية والخبراء في جميع المجالات، والاهتمام بالهيئات والمؤسسات المعنية بالتنمية.
 - تطوير تعاون سوري ثقافي واقتصادي مع بعض مثلثات النمو في جنوب شرقي آسيا، على سبيل المثال مثلث سيجوري (IMS GT) الذي يضمُّ إندونيسيا

وماليزيا وسنغافورة، ومثلث (IMT GT) الذي يضمّ إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، ويمكن الاستعانة بخبرات هذه الدول لمعرفة سياسات مثلثات النمو وكيفية الاستفادة منها فيما يخص واقعا العربي.

- على المستوى الاقتصادي: إنّ التفاهم الاستراتيجي مع شرق آسيا ينبغي أن ينهض في أحد أبعاده المحورية على الربط بين المشروعات الإقليمية و عبر الإقليمية فيما يخص سورية وعلاقتها مع آسيا من ناحية وبين علاقتها مع أوروبا ودول المتوسط من ناحية أخرى.

ويرتبط بذلك كلّ الدخول في المشروعات الإقليمية و عبر الإقليمية الآسيوية، مثل رابطة الآسيان ASEAN وغيرها على أن يكون الدخول كشريك فاعل وليس كشريك حوار، وفي هذا الإطار، فإنه من الممكن أن تنضمّ سورية إلى البنك الآسيوي للتنمية (بحكم كونها دولة آسيوية)، حيث يقدر هذا البنك على توفير العديد من أشكال التمويل للمشروعات السورية - الآسيوية المشتركة.

(١٥) نتائج البحث

- تتمثل استراتيجية مثلثات النمو في كونها:
 - إستراتيجية تأخذ بالاعتبار: المقومات الداخلية التي يمتلكها المكان والمقومات الخارجية ومتطلبات الاستثمار المتمثلة في: النقل الفعال والجيد، والبنية التحتية المتكاملة، الإدارات والمؤسسات والشركات الفاعلة والتواصل مع الموائى والأسواق الخارجية وفعالية الاتصالات والربط التقني.
 - إستراتيجية لإنشاء مناطق تجارة حرّة بين الأقاليم والدول؛ وتنشأ هذه المناطق نتيجة علاقات الجوار المثمرة، كالاتصال والربط بين الدول المملوكة للطرق التجارية المهمة.
 - إستراتيجية لها علاقة بالموقع الجغرافي الاستراتيجي والجغرافية الاقتصادية وجغرافية النقل؛ حيث تتحكم

في المنافذ والمضائق والممرات البرية والبحرية والجوية؛ ذات الدور العالمي في التجارة العالمية.

- إستراتيجية ظهرت نتيجة العولمة وتزايد دور المعلومات والمعرفة في العمليات الاقتصادية والتحرك باتجاه الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة.
- إنّ الالتزام السياسي للحكومات فيما يخص تنمية المنطقة التي تضمّ مثلث النمو ينبغي أن يكون قويا، وينبغي أن يكون التركيز الأكبر في بناء وتأسيس بنية تحتية متطورة جداً لتستند عليها مقومات التنمية للمنطقة مستقبلاً، وتحسين شبكة الطرق الموجودة والتي تؤمّن نقل الغذاء والبضائع والعمالة ورأس المال، وتشجيع الاستثمار.
- إنّ إقامة مثلثات النمو بين الدول المجاورة يساعد على تنمية التجارة البيئية وتحسين ورفع سوية التنمية الاقتصادية ويساعد في إدخال التكنولوجيا الحديثة ويوجد مجالات جديدة للعمل؛ مما يرفع من شأن العمالة الفنية ويسهم في القضاء على البطالة ويزيد من الصادرات ويفتح آفاقاً تقنية أكثر راحة، ويأمل البحث بتحقيق ذلك، من خلال اعتماد مناطق ومحاور التنمية التي تمّ اقتراحها في مثلث النمو في الإقليم الجنوبي.

(١٦) توصيات البحث

- ينبغي أن توضع خطط وسياسات التنمية من واقع البلد واحتياجاته وظروفه وخصائصه، لا أن تستورد من الخارج، كما لا ينبغي أن يتمّ فرض أي سياسات وخطط دون الرجوع إلى وضع الإقليم وطبيعته وبنيته وموارده المختلفة، حيث إنّ لكلّ إقليم خطته التنموية الخاصة، والتي قد لا تتماشى مع غيره من الأقاليم، وهذا ما راعته إستراتيجية مثلثات النمو من حيث كونها تعتمد على الموارد الموجودة وعلى

إستراتيجيات أخرى عديدة، وهي تستلزم جهوداً دولية ومشاركة فعالة وإحساساً بالمسؤولية حتى تصبح واقعا ملموساً، وحتى تثمر نتائج ايجابية في مجالات التنمية كافة فتحسّن مستوى الشعوب وتقلّل مستويات الفقر وتقوي روح التعاون والتآزر وتلحق الدول المتخلفة بركب الدول المتقدمة.

(١٧) المراجع العربية

- [١] المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨).
- [٢] الهذلول، صالح بن علي/السيد، محمد عبد الرحمن، «المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية؟» مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ١٣، الرياض، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠١)، ص ١-٣٧
- [٣] علام، أحمد خالد/ علي، سمير سعد/ الديناري، مصطفى محمد، «التخطيط الإقليمي»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (١٩٩٥).
- [٤] نظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T، إصدارات جسر التنمية، عدد (٣٥)، نوفمبر، (٢٠٠٤).

Arabic References

- [1] Damascus Central Bureau of Statistics (2008): "Book of Statistics".
- [2] Hathloul, Saleh bin Ali, and Mohammed Abdel-Rahman (2001): "New Towns in Saudi Arabia: Concentration or Spread out of Urban Development?" King Saud University Journal, Volume 13, Riyadh, Saudi Arabia, pp. 137-
- [3] Allam, Ahmed Khaled; Ali, Samir Saad; diamonds, Mustafa Mohammed (1995): "Regional Planning", the Anglo-Egyptian Library, Cairo, Arab Republic of Egypt.
- [4] Jasn Al-Tanmiya Publications (2004): "Build-Operate-Transfer BOT System", Number (35), November.

الثقافات والديانات المشتركة وعلى علاقات الجوار إضافة إلى التطلعات والرؤى المستقبلية المشتركة.

- يتطلّب إقامة «مثلث النمو» الربط الوظيفي بين الإنتاجية والتسلسل الهرمي الحضري المتوازن وتوفير المرافق والخدمات وتنويع القاعدة الاقتصادية والتنافسية، ويحتاج ذلك إلى تخطيط شامل يساعد على تشكيل شبكات عمل مترابطة ليخلص بالنهاية إلى تحقيق تكامل تنموي بين المدن والأقاليم في الدولة الواحدة وفي الدول المجاورة.

والمنهجية التي يقترحها البحث هو الاستفادة من تجارب مثلثات النمو لجنوب شرق آسيا، والتجارب الأوروبية مع الإبقاء على الخصوصية المحلية والإقليمية العربية، والاستناد على منهجية تقوم على ثلاثة أبعاد هي:

- البعد الأول: داخلي يتعلق ببناء قاعدة اقتصادية متينة داخلياً قادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف، ويجري بناء القاعدة الاقتصادية الوطنية في إطار نظام مختلط من القطاع الخاص والقطاع العام.
- البعد الثاني: صياغة علاقات تنموية عربية تكاملية من خلال تكوين ما يدعى بمثلثات النمو، بين مجموعة من الدول المجاورة بهدف إقامة فضاء تنموي رحب وسوق واسع وإقامة صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية سواء في أسواقها المحلية أم في الأسواق العالمية.

- البعد الثالث: يرتبط بالعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي، بما فيه من مجموعات دولية وعلمية، يرتبط بهذا البعد مسألة التعامل مع المتغيرات الدولية والتنسيق والتعاون مع البلدان النامية عموماً، من أجل إعادة صياغة العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتوازنة.

يبقى التحدي الأكبر في تجاوز الصعوبات والتحديات التي تعوق عمليات التنمية؛ وتبقى إستراتيجية مثلثات النمو آلية وخطّة عمل تنموية شاملة ومتكاملة من ضمن

Growth Triangles Strategy and its Role in Regional Integration Process

Riham Fakhouri

Roula Ahmad Maya

Department of City Planning and Environment, Faculty of Architecture
Damascus University

(Received 29/12/1433H.; accepted for publication 23/4/1434H.)

Keywords: Growth Triangles, Regional Integration, Neighboring Countries, Strategies, practical methodology, Development Areas, Growth Axis.

Abstract. Regional integration is considered one of the most developed strategies to address difficulties in development—whether internal or external—in countries and regions all over the world. It is also considered a global phenomenon for a group of regional systems that increase interactions among their elements and create new forms of cooperation and organization. Regional integration is sought by those countries that wish to reach the highest levels of development in all fields in a short time. Mustering all efforts, adopting a variety of developmental strategies, and true commitment towards integration would help developing countries--which already suffer from a scarcity of resources—overcome all hardships. Growth triangles is an important strategy that can be adopted to decrease poverty, strike a balance in development rates, and provide better welfare.

This research first explains growth triangles and its correlation with regional integration. It then analyzes the global experiences that relied on growth triangles taking into consideration the orientations and mechanisms of such experiences. The research concludes with a practical methodology for growth triangles: one that can be adopted by countries and regions interested in development as is the case of the southern region of the Syrian Arab Republic. Last, the paper suggests a set of growth triangles that might be adopted in accordance with the existence or non existence of development resources that act as an attraction for neighboring regions in a certain province.

- [18] Katzenstein. P. J, “Regionalism and Asia: New Political Economy”, Vol. (5), (2000).
- [19] Kivikari, Urpo, “A Growth Triangle as an Application of the Northern Dimension Policy in the Baltic Sea Region”, Russian-European Centre for Economic Policy, (2001).
- [20] Matthew Sparke, Sidaway, Bunnell, Grundy-Warr: “Triangulating the borderless world: geographies of power in the Indonesia– Malaysia–Singapore Growth Triangle”, Department of Geography, University of Washington, Seattle, USA, Oxford, (2004).
- [21] McGee, T.G., and Greenberg, C, “The Emergence of Extended Metropolitan Regions in ASEAN: Towards the Year 2000”, ASEAN Economic Bulletin, Vol.(9), No.(1). (1994).
- [22] Min Tang and Myo Thant, “Growth Triangles: Conceptual Issues and Operational Problems”, Asian Development Bank, Staff Paper No (45), Philippines, (1994).
- [23] Minier, Levinson and Ederington, “Footloose and Pollution Free”, July, (2003).
- [24] Miyamoto, Kensuke, “The Growth Triangle and the Labor Market of Japanese-Affiliated Enterprises on Batam Island”, Economic Journal of Hokkaido University, Vol (40), (2011).
- [25] Nor-Afidah Abd Rahman, “Growth Triangles”, National Library Board Singapore, (1997).
- [26] Rodwin, Loyd, “Economic Problems in developing new Town and Expanded Towns”, New York, (1967).
- [27] Scalapino, R, “The United States and Asia: Future Prospects”, Foreign Affairs, Winter, pp.(1940-). (1992).
- [28] Thant, M. and Tang, M, “Indonesia-Malaysia-Thailand Growth Triangle: Theory to Practice”, Manila: Asian Development Bank, (1996).
- [29] Trans border Development Basins (TDBs), “Regional Programme of Action for Economic Development and Regional Integration”, Project No (3.1.2), (2006).
- [30] World Bank, “The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy”, New York, Oxford University Press, (1993).
- [31] Yamazawa, “On Pacific Economic Integration, The Economic Journal”, No(102),November, (1992).
- [32] Zambia Development Agency, “Support to the Coordinating Secretariat of Zambia - Malawi - Mozambique - Growth Triangle”, Trust Fund Project, (2004).

(١٨) المراجع الأجنبية

English References

- [5] AFRICAN DEVELOPMENT BANK, “Economic Cooperation and Regional Integration Policy”, February (2000).
- [6] Alagappa. M, “Regionalism and Conflict Management: a framework for analysis: Review of International Studies”, Volume (21). (1994).
- [7] Asian Development Bank, “Building a Dynamic Future: A Roadmap for Development (IMT-GT Roadmap)”, Report of the Mid-Term Review Bangkok, Thailand, (2009).
- [8] Asian Development Bank, “Expanding Horizons: A Study on the Development of the Indonesia, Malaysia, Thailand GT, Economic Connectivity Corridors”, (2009).
- [9] Banomyong, Ruth, “Logistic Development Study of the Indonesia – Malaysia – Thailand Growth Triangle”, Centre for Logistics Research, Thammasat University, (2011).
- [10] Deutsch, “The Analysis of International Relations”, Englewood Cliffs. NJ, Prentice HaU, Lie. (1968).
- [11] Douglas Webster, Larissa Muller, “URBAN COMPETITIVENESS ASSESSMENT IN DEVELOPING COUNTRY URBAN REGIONS: THE ROAD FORWARD”, The World Bank, Paper prepared for Urban Group, INFUD, Washington D.C, (2000).
- [12] Dr. Mandla S.V. Gantsho, “Cities as Growth Poles: Implications for Rural Development”, on the occasion of the annual meetings seminar held in, (2008).
- [13] Haas, Ernst B, “International Integration: The European and the Universal Processes in International Political Communities”: An Anthology, New York, Doubleday, (1966).
- [14] Humphries, Anne Marie, GROWTH TRIANGLES OF SOUTH EAST ASIA, East Asia Analytical Unit, The National Library of Australia, (2009).
- [15] International Development Research Centre, IDRC in Zambia, Nairobi, Kenya,(2006).
- [16] Kakazu , Hroshi, “Growth Triangles in ASEANA New Approach to Regional Cooperation”, GSID, Nagoya University, APEC Discussion Paper Series, March (1997).
- [17] Kalu Ndukwe Kalu, “Toward regional Development: a Transactional Analysis of regional Integration in the Economic Community of West African States”, (ECOWAS),(1994).

